



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مطبوعة دروس خاصة بمقياس:

# التحليل المالي

مقدمة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الدكتورة: لوصيف كميلية

السنة الجامعية 2019-2020

## فهرس المحتويات

03	الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي.....
12	الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية.....
22	الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة.....
40	الفصل الرابع: التحليل المالي في الأجل الطويل.....
44	الفصل الخامس: دراسة وتحليل حسابات النتائج.....
50	الفصل السادس: دراسة وتحليل التدفقات النقدية.....
62	الفصل السابع: دراسة وتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة.....
66	الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي.....

## فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	شكل الميزانية المالية المفصلة	15
02	شكل الميزانية المالية المختصرة	16
03	شكل جدول أرصدة النتائج	45
04	التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية	51
05	الشكل النموذجي لجدول التدفقات النقدية	57
06	شكل جدول تغيرات الأموال الخاصة	62

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
54	آلية تعديل صافي الدخل	01
56	نموذج تحديد صافي التدفق النقدي التشغيلي بالطريقة المباشرة	02

يعتبر التحليل المالي موضوعا هاما من مواضيع الإدارة المالية، ولقد ازدادت أهميته بعد أزمة الكساد العالمي لسنة 1929، فبعدها أفلست الكثير من المؤسسات وانتشرت عمليات الخداع والغش، مما أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات حتى يتسنى للجهات المعنية التعرف على أدائها الفعلي. ولا يكون ذلك إلا بعملية تحليل للقوائم المالية المختلفة، لذا أولت المؤسسات المالية بشكل خاص أهمية كبيرة للتحليل المالي بعد أن ثبت جدواه كأداة مميزة تساعد على اتخاذ القرارات المالية المختلفة، فهو في الأساس عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

مما سبق نستطيع القول أنّ التحليل المالي يُمكن من تحديد مواطن الضعف والقوة في المؤسسة، وبالتالي العمل على زيادة مواطن القوة وتجنب حالات الضعف وتلافيها.

سنحاول من خلال هذه المطبوعة الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي، وذلك بتقسيمها إلى ثمانية فصول:

الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية.

الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة.

الفصل الرابع: التحليل المالي في الأجل الطويل.

الفصل الخامس: دراسة وتحليل حسابات النتائج.

الفصل السادس: دراسة وتحليل التدفقات النقدية.

الفصل السابع: دراسة وتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة.

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي.

**الفصل الأول: عموميات حول**

**التحليل المالي**

## الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي

يساعد التحليل المالي المستثمرين على وضع الاستراتيجيات المناسبة وضبط أهدافهم وذلك بالاعتماد على مجموعة من البيانات المتحصل عليها من قوائم مختلفة، فقبل الخوض في فصول الدراسة سنحاول أولاً التطرق إلى عموميات التحليل المالي من خلال تعريفه، تطوره، أهدافه، أهميته، خصائصه، المستفيدون منه، شروط التحليل المالي ومصادر بياناته.

### 1- مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي هو تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات، كما يعرف بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات<sup>1</sup>.

### 2- تطور التحليل المالي:

لقد ظهر التحليل المالي منذ بداية ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة، وقد برز على وجه التحديد للوجود عام 1900 حينما أجريت دراسات ميدانية باستخدام التحليل المالي لدراسة الوضع المالي للمنشآت. وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، حينما أجريت دراسة على 981 شركة من خلال استخدام سبعة نسب مالية لدراسة وضع هذه الشركات، ثم سائر التحليل المالي الوظيفة المالية بشكل عام بوصفه الأساس في تطوير هذه الوظيفة، كما أنه سائر التطورات التي حصلت في الوظيفة المالية والمحاسبية على حد سواء، بحيث أصبح بعد الحرب العالمية الثانية القاعدة الأساسية التي انطلقت منها وظيفة الإدارة المالية ووظيفة المحاسبة إلى أن أصبح جزءاً لا يتجزأ من الإدارة المالية وموضوعاً مستقلاً بذاته<sup>2</sup>.

### 3- أهداف التحليل المالي:

يمكن تحديد أهداف التحليل المالي في العناصر الآتية:<sup>3</sup>

- يعتبر التحليل المالي وسيلة لتقييم الوضع المالي للمنشأة بشكل عام والوضع النقدي بشكل خاص.
- يضمن التحليل المالي تقييم الموقف الاستراتيجي للمنشأة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في بيئة المنشأة الداخلية، وتقييمه للفرص والتهديدات في بيئة المنشأة الخارجية.

---

<sup>1</sup> منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة 1، مطبة الطليعة، عمان، 2000، ص: 12 .

<sup>2</sup> عبد الستار مصطفى الصباح، سعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية، الطبعة 3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 47.

<sup>3</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000، ص ص: 20-

## الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي

- يضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج.
- يساعد التحليل المالي في تمكين إدارة المنشأة في رسم أهدافها وسياساتها وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواءً من داخل المنشأة أو خارجها.
- يُمكن التحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض المنشأة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية.
- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، وبالتالي يمد مستخدمي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- يساعد التحليل المالي في توقع مستقبل منشآت الأعمال من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتجنب إفلاسها وإنقاذ أصحابها من خسائر محتملة.
- يساعد التحليل المالي في تحديد العوامل المؤثرة في القيمة السوقية لأسهم المنشأة وفيما إذا كانت هذه العوامل تتسم بالديمومة والاستقرار أو أنها حالة مؤقتة، حيث يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي يضمنها التحليل المالي باعتبار أن تعظيم القيمة السوقية لأسهم المنشأة أو تعظيم ثروة الملاك بمفهوم تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية هو الهدف الاستراتيجي الذي تدور حوله كل قرارات الإدارة الرشيدة.

### 4-أهمية التحليل المالي:

- يمكن حصر أهمية التحليل المالي في النقاط الآتية:<sup>1</sup>
- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسة الشركة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- مؤشر على نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

<sup>1</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة 1، دون دار النشر، فلسطين، 2008، ص:03.

## الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي

### 5- خصائص التحليل المالي:

تتمثل خصائص التحليل المالي في العناصر الآتية:<sup>1</sup>

-يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية والمصادر الأخرى كأساس للدراسة والتحليل، وهي عادة تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.

-يتضمن التحليل المالي إعادة تبويب بعض البنود في القوائم المالية بطريقة تسمح بعملية التحليل.

-تنوع الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.

-إنّ التحليل المالي لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى إلى البحث إلى ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات تساعد في اتخاذ القرار، حيث لا يقتصر دور التحليل المالي على احتساب هذه النسب وإنما تكون الوظيفة الأهم والأساسية تفسير هذه النسب واستنباط العلاقة بين هذه النسب والمؤشرات.

### 6- المستفيدون من التحليل المالي:

من أهم الجهات المستفيدة من التحليل المالي ما يأتي:<sup>2</sup>

#### 6-1- الإدارة المالية في المنشأة:

يساعد التحليل المالي المدير في تحديد مواطن القوة والضعف وتصحيح الأداء لغرض تحقيق الهدف الأساسي وهو تعظيم قيمة المنشأة، وقد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم المبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة من التكاليف لغرض زيادة هامش الربح. ومن جهة أخرى فإنّ اهتمام الإدارة المالية بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق، كما قد تجد أنّه من الضروري زيادة كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن.

#### 6-2- الدائنون:

يقوم الموردون بالتحليل المالي للمنشأة قبل أن يتخذوا قرارات توريد المواد الأولية وبيعها على الحساب، وكلما قصر أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل السيولة، في حين كلما زاد أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل الربحية. كما تتولى المصارف الاستعلام عن المركز الائتماني للمنشأة قبل تقديم التسهيلات المصرفية.

<sup>1</sup> محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة 1، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص:39.

<sup>2</sup> أسعد حميد العلي، الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص:77.

## الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي

### 6-3-المستثمرون:

مهما كانت طبيعة المستثمر فإنه يفضل اتخاذ قرار الاستثمار (شراء أسهم الشركة) استنادا إلى دراسة تعتمد جزئيا على مؤشرات التحليل المالي وهي: الربحية، السيولة، انخفاض المخاطرة، المديونية... الخ

### 6-4-أسواق المال:

من متطلبات إدراج الشركات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين، وتقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات ونشرها في دوريات ونشرات لتوضيح الأداء التاريخي للمنشآت ومساعدة المستثمرين والمهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.

### 6-5-الدولة:

تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار، وفي تحصيل الضرائب ورقابة المنشآت التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي.

### 7-شروط التحليل المالي:

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجيا، ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار، ومن هذه الشروط:<sup>1</sup>

- يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرونة، أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة في الفترة.

- يجب أن يكون التحليل المالي شاملا لأنشطة الشركة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئيا إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين<sup>2</sup>.  
- يجب أن يكون التحليل المالي اقتصاديا في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت.

- يجب أن يركز التحليل المالي على التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للشركة، ويكون التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل الأجل.

- يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإنجاز لكي لا يجعل من البيانات والمعلومات متقدمة من ناحية الوقت.

<sup>1</sup> عبد الستار مصطفى الصباح، سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 50-51.

## الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي

- يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

### 8- مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي:

لا يكفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لابد له من بيانات إضافية تساعده في إجراء عمليات التحليل، وبشكل عام نستطيع القول أنّ المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين وهما:<sup>1</sup>

#### 8-1- المصادر الداخلية للبيانات:

وتشمل البيانات الآتية:

- قائمة المركز المالي.

- قائمة الدخل.

- قائمة التدفقات النقدية.

وتعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات محاسبية ختامية وإضافة إلى هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات التالية:  
- تقرير مدقق الحسابات.

- التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية.

- بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية.

#### 8-2- المصادر الخارجية للبيانات:

تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل. ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي:

- بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية.

- البيانات الصادرة في أسواق المال ومكاتب السمسة.

- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.

---

<sup>1</sup> منير شاكور محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص ص: 20-21.

## الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي

-المراسلات مع العملاء.

-المكاتب الاستشارية.

### 9-أدوات التحليل المالي:

تعتبر أدوات التحليل المالي عن مجموعة الأساليب المستخدمة من قبل المحلل المالي لكي يتمكن من تقييم أداء المنشأة، وتنقسم إلى:

-تحليل التغير والاتجاه، ويتم تنفيذه من خلال:

➤ التحليل الرأسي.

➤ التحليل الأفقي.

-تحليل النسب المالية\*.

### تحليل التغير والاتجاه:

يهدف تحليل الاتجاه بشكل أساسي لتحديد مدى التحسن أو التراجع الذي طرأ على وضع الشركة خلال فترة زمنية معينة، ولتحليل الاتجاه العام لشركة ما لابد من توفر قوائم مالية لأكثر من عام ومن ثم القيام بتحليلها ومقارنة النتائج لإعطاء حكم على أداء الشركة خلال تلك الفترة<sup>1</sup>.

ويعتبر تحليل التغير والاتجاه الخطوة التحليلية الأولى التي يقوم بها المحلل المالي للقوائم المالية، وينفذ هذا التحليل من خلال الشكلين الآتيين:<sup>2</sup>

### أولاً-التحليل الرأسي:

يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، أي تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية، وهذا يعني أنّ مجموع الميزانية سينحول إلى رقم مئوي مساوٍ ل 100% في كلا الطرفين. أمّا إذا نسبت العناصر إلى المجموعة التي تنتمي إليها عندئذ يصبح مجموع كل مجموعة مساوٍ للرقم 100%. عملية نسب العنصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي

<sup>1</sup> عهود عبد الحفيظ علي الخصاونة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:82.

<sup>2</sup> منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، 2005، مرجع سبق ذكره، ص: 39-40.

\*سيتم التطرق إلى النسب المالية بالتفصيل في الفصل الثالث.

## الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي

ينتمي إليها يعود إلى غاية التحليل فيما إذا كانت موجهة لمعرفة الوزن النسبي لكل عنصر من المجموعة التي ينتمي إليها أم الإثنيين معا.

### ثانيا- التحليل الأفقي:

التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها.

ويتم حساب اتجاه التطور وفقا للمعادلة الآتية:

قيمة العنصر في سنة المقارنة

\_\_\_\_\_ \* 100 وتدعى معادلة الأرقام القياسية

قيمة العنصر في سنة الأساس

ونائج هذه المعادلة هو نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة أو النقصان، حيث أنّ اختيار سنة الأساس له أهمية كبيرة على صحة ودقة دراسة اتجاهات التطور، حيث لا بد عند اختيار سنة الأساس من مراعاة الاعتبارات الآتية<sup>1</sup>:

- الابتعاد عن التحيز الشخصي، أي أنّ لاتخضع عملية اختيار سنة الأساس للاختيار الشخصي.
- اختيار سنة أساس تتصف بأنها طبيعية، أي لم يمر عليها ظروف استثنائية سواءً إيجابية أو سلبية.
- أن لا تكون سنة الأساس متقدمة أو بعيدة، خاصة وأنّ عالمنا يتميز بسرعة التغير والتطور في الظروف الاقتصادية أو طرق الإنتاج أو الأذواق.

ويمكننا تجاوز هذه المشكلة إن وجدت بجعل سنة الأساس مكونة من متوسط بيانات عدة سنوات.

### عيوب دراسة اتجاهات التغير:

يشوب أسلوب دراسة اتجاهات التغير للقوائم المالية عيوب أساسية أهمها:<sup>2</sup>

- إنّ إظهار التغير على شكل نسبة مئوية واتجاه هذه النسب على مدى عدة فترات لا يظهر الأهمية النسبية لمختلف العناصر، مما يترتب عليه اهتمام المحلل المالي بدراسة عناصر قد لا تكون هامة ولكن لمجرد

<sup>1</sup> منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، 2005، مرجع سبق ذكره، ص:40.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 47.

## الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي

كبر حجم التغير الخاص بها، وإهمال دراسة عناصر قد تكون على قدر كبير من الأهمية ولكن حجم تغيرها صغير.

قد لا يتغير مجموع إحدى المجموعات في الميزانية بين سنتي المقارنة وتظهر نسبة التغير صفر %، وهذا يؤدي إلى إهمال المحلل لدراسة تغير هذه المجموعة على الرغم من أنّ مكونات المجموعة قد تتغير تغيراً جوهرياً بشكل يؤثر على الهيكل المالي للمشروع وعلى النتائج التي يخرج بها المحلل المالي، كأن تزداد عناصر النقدية على حساب بقية العناصر ضمن مجموعة الأصول المتداولة.

# الفصل الثاني: دراسة وتحليل

## الميزانية المالية

## الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية أو قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية، فهي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال توضيح أصولها وخصومها في فترة زمنية معينة، وبالتالي تعتبر مصدراً أساسياً من مصادر التحليل المالي.

### 1-تعريف الميزانية المالية:

"تعتبر الميزانية المالية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الأجل التي تُرتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة- استحقاق"<sup>1</sup>.

كما تعرف بأنها كشف المركز المالي، أي تبين القيمة المحاسبية للمنشأة في تاريخ محدد، فهي تعكس الوضع المالي للمنشأة في نهاية الفترة التي أعدت عنها وغالباً ما تكون سنة مالية"<sup>2</sup>.

مما سبق نستطيع القول أنّ الميزانية المالية هي قائمة مالية تبين المركز المالي والائتماني للمؤسسة في تاريخ معين، من خلال شرح مفصل لجانبي الميزانية، حثي يمثل الجانب الأيمن الأصول ويمثل الجانب الأيسر الخصوم، وبالتالي معرفة ما للمؤسسة من التزامات اتجاه الغير وما عليها من حقوق لدى الغير.

### 2-تصنيف عناصر الميزانية المالية:

تصنف عناصر الميزانية المالية حسب مبدأ السيولة في جانب الأصول وحسب مبدأ الاستحقاق في جانب الخصوم، وسنوضح فيما يأتي تصنيف كل جانب بالتفصيل.

### 2-1-تصنيف عناصر الأصول:

تصنف الأصول إلى أصول ثابتة(غير جارية) وأصول متداولة(أصول جارية) حسب معيار السيولة- سيولة متزايدة-من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة، حيث تشمل الأصول الثابتة جميع الموجودات التي تزيد فترة استخدامها عن السنة مثل: الأراضي والبناءات وغيرها. أما الأصول المتداولة فتشمل الموجودات التي تقل قابلية تحويلها إلى سيولة عن السنة مثل: المخزون والحسابات المدينة والنقدية الجاهزة كالبنك والصندوق والتي تمثل السيولة في حد ذاتها. مما سبق نستطيع تقسيم الأصول إلى:

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص:86.

<sup>2</sup> محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص: 45.

## الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية

-أصول غير جارية: حيث تعرف الأصول غير الجارية بأنها أصول معمرة، تملكها المنشأة من أجل استخدامها في نشاطها التشغيلي، وليس لأغراض بيعها، ويزيد عمرها عن السنة. ويجب أن يتوفر فيها ثلاث شروط مجتمعة حتى يعتبر الأصل أصلاً ثابتاً وهي:<sup>1</sup>

➤ امتلاك المنشأة لهذا الأصل.

➤ أن يزيد عمرها الاقتصادي عن السنة.

➤ أن يكون الغرض من اقتنائها هو التشغيل وليس إعادة البيع.

قد تكون الأصول غير الجارية مادية أو معنوية أو مالية.

-أصول جارية: تتمثل في النقد والبنود الأخرى المحتمل تحويلها إلى نقد أو بيعها أو استهلاكها خلال الدورة التشغيلية للمنشأة.<sup>2</sup> وتضم عناصر الأصول التي تقل فترة تحويلها إلى سيولة عن السنة متمثلة في:<sup>3</sup>

➤ **المخزون:** يمثل المخزون في الشركة التجارية الأصول التي تشتريها الشركة الصناعية بقصد إعادة بيعها من خلال نشاطها الرئيسي، وفي الشركة الصناعية يشمل المخزون كل من المواد الأولية والبضاعة تحت التشغيل بالإضافة إلى البضاعة تامة الصنع والجاهزة للبيع.

➤ **الذمم المدينة:** وتمثل حقوق الشركة في ذمة الغير والناجمة غالباً عن المبيعات الآجلة.

➤ **الاستثمارات قصيرة الأجل:** يشمل هذا البند كل من الأسهم والسندات القابلة للتداول والخاصة بالشركات الأخرى التي تشتريها الشركة بهدف إعادة بيعها في الأجل القصير، ويعد هذا البند أكثر الأصول سيولة بعد النقدية.

➤ **المصروفات المدفوعة مقدماً:** ويتضمن هذا البند المبالغ المدفوعة مقابل منافع سيتم الحصول عليها مستقبلاً مثل: أقساط التأمين المدفوعة مقدماً أو الإيجار المدفوع مقدماً في الفترة المالية الحالية عن الفترة المالية التالية.

---

<sup>1</sup> حيدر محمد علي بني عطا، مفاهيم أساسية في قياس الأصول الثابتة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص:27.

<sup>2</sup> محمد مطر، المحاسبة المالية، الطبعة 4، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 463.

<sup>3</sup> محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 113.

## الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية

➤ **النقدية:** تعد النقدية أكثر الأصول المتداولة سيولة، وتشمل البند الموجود في صندوق الشركة والشيكات، ورصيد الحساب الجاري لدى البنك، والودائع قصيرة الأجل.

### 2-2- تصنيف عناصر الخصوم:

تعرف الخصوم على أنها تضحية بمنافع اقتصادية يحتمل أن تتخلى عنها المنشأة في المستقبل، ويترتب عليها التزام حالي على المنشأة يفرض عليها بأن تتقل في المستقبل أصولاً إلى منشأة أخرى أو أن تقدم لتلك المنشأة الأخرى خدمات مستقبلية وذلك بسبب عمليات أو أحداث سابقة<sup>1</sup>.

تقسم الخصوم إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية حسب مبدأ الاستحقاق-استحقاق متزايد- من الأقل استحقاق إلى الأكثر استحقاق موضحة كما يأتي:

- **رؤوس الأموال الخاصة:** وهي الأموال المقدمة من طرف المساهمين وقت الإنشاء، بالإضافة إلى الاحتياطات وغيرها.

- **الخصوم غير الجارية:** وتشمل جميع القروض والديون المماثلة التي تستحق في أكثر من سنة، بالإضافة إلى الديون المرتبطة بالمساهمات والناجمة بين المؤسسات الشريكة نتيجة لعلاقات الشراكة وحسابات ربط المؤسسات، والتي تستخدم في حالة الوحدات التابعة للمؤسسة الأم قانونياً وليس لها ذمة مالية مستقلة<sup>2</sup>.

- **الخصوم الجارية:** وتضم مختلف الحسابات المالية التي تستحق في أجل أقل من السنة كالموردين.

### 3- فلسفة التحليل وفق مقارنة سيولة-استحقاق:

تتمثل فلسفة التحليل في مجموعة من القواعد المعتمدة في هذا التحليل وهي:<sup>3</sup>

#### 3-1- قاعدة التوازن المالي الأدنى:

وتتلخص في ضرورة توفير رأس مال موجب لتفادي كل الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية القصيرة الأجل والأخطار الناجمة عنها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 464.

<sup>2</sup> بلعور سليمان، التسيير المالي، الطبعة 1، دار المجدلوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص: 26.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص: 29.

<sup>4</sup> مفاد قاعدة التوازن المالي الأدنى أنه لا بد من تمويل الأصول غير الجارية بالأموال الخاصة والخصوم غير الجارية دون اللجوء إلى الخصوم الجارية.

## الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية

### 3-2- قاعدة الاستدانة القصوى:

تهتم هذه القاعدة بالديون طويلة الأجل التي لا بد أن نضع لها حد، بحيث لا يتعدى إجمالي هذه الديون الأموال الخاصة وهي قاعدة 50/50.

### 3-3- قاعدة التمويل الأقصى:

تنص على أن كل عملية استثمار يجب أن لا يتعدى مستوى الاستدانة فيها 50% إلى 70% من قيمة الاستثمار المعني.

### جدول رقم 1: شكل الميزانية المالية المفصلة

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
× × ×	أموال خاصة	× × ×	الأصول غير الجارية
× × ×	رأس المال	× × ×	التثبيات المعنوية
× × ×	الاحتياطات وغيرها	× × ×	التثبيات العينية
× × ×	الخصوم غير الجارية	× × ×	التثبيات المالية
× × ×	القروض والديون المماثلة	× × ×	الأصول الجارية
× × ×	المؤونات للأعباء والأخطار	× × ×	المخزون
× × ×	الخصوم الجارية	× × ×	الحسابات المدينة
× × ×	الموردون والحسابات الملحقة	× × ×	المصروفات المدفوعة سلفا
× × ×	خزينة الخصوم	× × ×	الاستثمارات قصيرة الأجل
		× × ×	خزينة الأصول
× × ×	المجموع	× × ×	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

## الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية

جدول رقم 2: شكل الميزانية المالية المختصرة

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
×××	أموال خاصة	×××	أصول غير جارية
×××	خصوم غير جارية	×××	أصول جارية
×××	خصوم جارية	×××	
× × ×	المجموع	× × ×	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

### 4- تحليل الميزانية المالية:

بعد تشكيل الميزانية المالية للمؤسسة بتاريخ ما، سيتم بعدها تحليل هذه الميزانية باستخدام عدد من المؤشرات من بينها رؤوس الأموال العاملة، بهدف الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لقاعدة التوازن المالي الأدنى.

#### 4-1- تحليل الميزانية باستخدام رؤوس الأموال العاملة:

##### 4-1-1- رأس المال العامل الدائم:

إنّ مفهوم رأس المال العامل الدائم يرتبط بقاعدة التوازن المالي الأدنى والتي تنص على ضرورة تمويل الأصول غير الجارية بموارد مستقرة لأكثر من سنة، وتمويل الأصول الجارية بموارد مستقرة لأقل من سنة، وبالتالي يعتبر رأس المال العامل الدائم مؤشراً على المتانة المالية، وهو يقيس السلامة المالية للمنشأة من خلال العلاقة التالية: تكون المؤسسة سليمة إذا كان رأس المال العامل الدائم أكبر من الصفر مما يفسر بأنّ الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية<sup>1</sup>.

وتهدف دراسة رأس المال العامل الدائم إلى:<sup>2</sup>

- إيجاد تناسب بين السيولة والربحية والمخاطرة.

- إيجاد حل للمشاكل الناجمة عن التوازن بين الموجودات المتداولة وبين المطالبات المتداولة والعلاقات المتبادلة بينهما.

<sup>1</sup> بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

<sup>2</sup> محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

## الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية

وبحسب وفق العلاقة الآتية:

رأس المال العامل الدائم = موارد دائمة\* - أصول ثابتة

أو:

رأس المال العامل الدائم = أصول جارية - خصوم جارية (ديون قصيرة الأجل)

الدلالة المالية لرأس المال العامل الدائم:

أولاً- من أعلى الميزانية:

هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية:<sup>1</sup>

أ- رأس المال العامل الدائم موجب:

في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل الدائم عن فائض الأموال الدائمة المتبقى بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أنّ المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا يمثل رأس المال العامل الدائم.

ب- رأس المال العامل الدائم معدوم:

وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام بين هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

ج- رأس المال العامل الدائم سالب:

في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

ثانياً- من أسفل الميزانية:

هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية:<sup>2</sup>

أ- رأس المال العامل موجب:

أي أنّ المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل الدائم.

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 88-89.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص: 89-90.

\* حيث الموارد الدائمة = الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية.

## الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية

ب- رأس المال العامل الدائم معدوم:

في هذه الحالة المؤسسة تتمكن من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى ونادرة الحدوث.

ج- رأس المال العامل الدائم سالب:

في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

4-1-2- رأس المال العامل الخاص:

وهو هامش الأمان الذي يتم تحقيقه من الأموال الخاصة فقط، ويمكن حسابه بطريقتين:

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول غير جارية

أو:

رأس المال العامل الخاص = أصول جارية - مجموع الديون

حيث: مجموع الديون = ديون طويلة الأجل (خصوم غير جارية) + ديون قصيرة الأجل (خصوم جارية)

وهناك ثلاث حالات لرأس المال العامل الخاص:

أ- رأس المال العامل الخاص موجب:

وهذا يفسر تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، ويتبقى جزء بمقدار رأس المال العامل الخاص لتغطية الأصول الجارية، وهو ما يعبر عن وضعية مالية جيدة للمؤسسة.

ب- رأس المال العامل الخاص معدوم:

في هذه الحالة هناك تغطية كاملة للأصول الثابتة بالأموال الخاصة، مما يعبر عن وضعية حسنة بالنسبة للمؤسسة لأنها لا تلجأ بصفة كبيرة للديون.

ج- رأس المال العامل الخاص سالب:

ففي هذه الحالة ليست هناك تغطية كاملة للأصول الثابتة بالأموال الخاصة خاصة إذا كان رأس المال العامل الدائم سالب، فالوضعية سيئة والمؤسسة ستلجأ للديون لتغطية أصولها الثابتة، أما إذا كان رأس المال العامل الخاص سالب ورأس المال العامل الدائم موجب فلا يعبر ذلك عن وضعية حرجة بالنسبة للمؤسسة.

## الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية

### 4-1-3- رأس المال العامل الإجمالي:<sup>1</sup>

هو مجموع الأصول المتداولة أي الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة في الغالب سنة، وتمثل هذه الأصول النقد والأوراق المالية والذمم المدينة والبضاعة، ولهذا المقياس أهمية خاصة في استخدامه كمؤشر لمعرفة الأهمية النسبية لإجمالي الموجودات، لأنّ تدني هذا المؤشر يعطي صورة سيئة عن المؤسسة وبحسب وفق العلاقة الآتية:

الطريقة الأولى: رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول غير الجارية

الطريقة الثانية: رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

### 4-1-4- رأس المال العامل الأجنبي:<sup>2</sup>

ويمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطاتها. الهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي هو مقارنة حجم الديون لدى المؤسسة بحجم الأموال الخاصة، فإذا كان مجموع الديون أكبر من مجموع الأموال الخاصة فهذا يعبر على أنّ المؤسسة تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة.

يتم حساب رأس المال العامل الأجنبي وفق العلاقة الآتية:

رأس المال العامل الأجنبي = خصوم جارية + خصوم غير جارية = مجموع الديون

علاقات بين رؤوس الأموال العاملة:

انطلاقاً من توضيح طريقة حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة يمكن استنتاج العلاقات الآتية والتي تربط بين مختلف رؤوس الأموال:

- رأس المال العامل الدائم = رأس المال العامل الخاص + خصوم غير جارية

- رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - خصوم غير جارية

- رأس المال العامل الدائم = رأس المال العامل الإجمالي - خصوم جارية

- رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الدائم + خصوم جارية

- رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الأجنبي

- رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال الخاص + رأس المال العامل الأجنبي

<sup>1</sup> تقارير يزيد، محاضرات في مقياس التسيير المالي ومراقبة التسيير، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص تسيير عمومي،

جامعة التكوين المتواصل مركز خنشلة، 2013-21014، ص:06.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص:06.

## الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية

4-2- تحليل الميزانية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

4-2-1- الاحتياج من رأس المال العامل:

يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ<sup>1</sup>.

ويحسب وفق العلاقة الآتية:

الاحتياج من رأس المال = (أصول متداولة-النقدية) - (خصوم متداولة-سلفات مصرفية)

4-2-2- الخزينة:

هي مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية وهي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة ما<sup>2</sup>.

وتحسب وفق العلاقة الآتية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل

أو: الخزينة الصافية = النقدية - سلفات مصرفية.

<sup>1</sup> تفرات يزيد، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 07.

# الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

## الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأقدمها، حيث ظهرت في منتصف القرن 19 لدراسة المركز المالي والائتماني للمؤسسة، فهي تتميز بسهولة حسابها وفهمها وإمكانية تحليلها والتعليق عليها ومن ثم الحكم على الوضع المالي للمنشأة.

### 1- تعريف النسبة المالية:

" تعرف النسبة المالية بأنها العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، أي دراسة العلاقة بين عنصر ( أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر)"<sup>1</sup>.

"تعرف النسبة المالية على أنها أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية"<sup>2</sup>.

مما سبق نستطيع القول بأن النسبة المالية تقيس العلاقة بين متغيرين من عناصر الميزانية المالية.

### 2- الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استخدام التحليل المالي باستخدام النسب:

بالرغم من أهمية التحليل المالي باستخدام النسب المالية، لكن هناك العديد من الاعتبارات التي يجب مراعاتها عن استخدام هذه النسب ومنها:<sup>3</sup>

-لا يوجد نسبة أو مؤشر مالي واحد يمكن أن يلخص الأداء المالي الكلي للمؤسسة، فقد تكون الشركة قوية في بعض المؤشرات وضعيفة في مؤشرات أخرى، وبالتالي من الصعب الحكم على وضع الشركة المالي.  
-إن اختلاف الطرق المحاسبية بين الشركات مثل طريقة احتساب الاهتلاك والمخزون يؤدي إلى الحصول على نتائج مختلفة.

-يستخدم التحليل المالي الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر وهي بيانات تاريخية، حيث يهدف التحليل المالي إلى معرفة المركز المالي والتنبؤ بالمستقبل.

-صعوبة مقارنة نتائج الشركة مع المعيار النموذجي (معيار الصناعة)، فلا توجد معايير صحيحة وسليمة بدقة كبيرة كما أنّ الشركة قد تمارس عدة نشاطات مختلفة مثل البناء، والتصنيع، وبالتالي لا يوجد معيار محدد لمقارنة أداء هذه الشركة مع الشركات الأخرى.

<sup>1</sup> محمود عزت اللحام وآخرون مرجع سبق ذكره، ص: 209.

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص: 127.

<sup>3</sup> محمد قاسم خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

### 3- مواصفات النسب المالية الجيدة:

لقد شهد مجال استخدام النسب في التحليل المالي تطوراً تمثل في انتقاء النسب الجيدة بالاعتماد على الخاصيتين الآتيتين:<sup>1</sup>

- القدرة التنبؤية للنسب، بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال وقوع أحداث معينة مستقبلاً بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية.
- قدرة النسبة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب الأخرى، بحيث يمكن تعويضها بنسبة واحدة على عدة نسب عند تقييم مجال محدد من الأداء، بشرط أن يتحقق الغرض نفسه.

### 4- تصنيف النسب المالية:

إنّ النسب المالية كثيرة ومتشعبة، لذلك جرى تقسيمها إلى عدة مجموعات تبعاً لأهداف التحليل، وسنقتصر بدورنا على أهم النسب المتعارف عليها في التحليل المالي. حيث تصنف النسب المالية على أسس مختلفة متعددة، فقد تصنف حسب مصادر المعلومات التي تكونت منها النسب، أو حسب الهدف من التحليل، أو حسب الأنشطة الاقتصادية للمشروع وهو ما سيتم توضيحه فيما يأتي:<sup>2</sup>

#### 4-1- النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات:

وفق هذا المنظور تصنف النسب المالية إلى ثلاث أقسام:

##### أ-نسب قائمة الدخل:

وهي النسب التي يتكون البسط والمقام فيها من بنود قائمة الدخل مثل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات..

##### ب-نسب قائمة المركز المالي:

وهي النسب التي يتكون عناصرها من بنود قائمة المركز المالي كما هو الحال في نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة...

##### ج-النسب المختلطة:

وهي النسب التي تتشكل من بنود القائمتين (الدخل والمركز المالي) كنسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية..

#### 4-2- النسب المالية المصنفة حسب الهدف من التحليل:

وتصنف هذه النسب حسب أهداف الجهة أو الجهات المستفيدة من التحليل إلى:

<sup>1</sup> بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 128-129.

## الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

### أ-نسب الربحية:

وهي نسب تقيس ربحية المنشآت وقدرتها الكسبية كنسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات...

### ب-نسب السيولة:

وهي النسب التي يتم من خلالها الحكم على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد الديون القصيرة الأجل مثل نسبة التداول...

### ج-نسب السوق:

وهي النسب التي يسعى إلى استخراجها المتعاملين في أسواق المال والبورصات بهدف التعرف على خيارات الاستثمار المتاحة مثل نسبة عائد السهم العادي....

### 4-3- النسب المالية المصنفة حسب النشاط الاقتصادي للمشروع:

وهو التصنيف الأكثر استخداما وشيوعا في أوساط المستفيدين والمحللين الماليين حيث يتم بموجبه تقسيم النسب المالية إلى خمسة أقسام:

-تحديد القدرة على سداد الديون في الأجل الطويل.

-تحليل الربحية.

-تحليل نسب السوق.

-تحليل نسب النشاط.

### 4-3-1-نسب السيولة:

وهي تلك النسب التي تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموع الأصول المتداولة. ويهتم مقرضو الأموال قصيرة الأجل (البنوك) بهذه المجموعة من النسب بصفة خاصة، وذلك إلى جانب اهتمام كل من الإدارة والملاك<sup>1</sup>.

#### ➤ نسبة التداول:

وهي من أقدم النسب وأشهرها وأكثرها انتشارا وهي النسبة الأولى التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل بسرعة ودون أية أعباء إضافية<sup>2</sup>. فهي تعتبر إحدى النسب المالية الأساسية التي

<sup>1</sup> محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

<sup>2</sup> رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة 1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 191.

### الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

تقاس بها حالة الأمان الواجب أن توفره الإدارة للأموال المستثمرة في المنشأة، فهي تقيس عدد المرات التي يمكن للأصول المتداولة أن تغطي بها مطلوباتها المتداولة<sup>1</sup>.

وتحسب وفق العلاقة الآتية:

أصول متداولة

نسبة التداول = \_\_\_\_\_

خصوم متداولة

ويقوم المحلل المالي عادة بالحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال مقارنتها بالمعيار النمطي المتعارف عليه وهو (1:2) حيث يشير هذا المعيار إلى ضرورة أن تحتفظ المنشأة بدينارين على الأقل من الأصول المتداولة لكل دينار واحد من الالتزامات، وهو ما يساعد المنشآت على سداد الديون في المدى القصير دون أن تتأثر الأنشطة المختلفة فيها بهذا السداد، هذا طبعاً مع الأخذ بالاعتبار أن الأصول المتداولة لا تتمتع بنفس الدرجة من السيولة، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة التداول بشكل كبير لا يعني بالضرورة مؤشراً إيجابياً بل قد يعني العكس أو قد يعني تكديس الأموال وعدم قدرة المنشأة على استثمارها بشكل صحيح، كما أن انخفاض هذه النسبة قد لا يعني مؤشراً سلبياً بالضرورة، إذا كانت الأصول المتداولة للمنشأة تتمتع في معظمها بدرجة عالية من السيولة<sup>2</sup>.

ولعل مما سبق يمكن أن نبين نقاط الضعف الموجودة في نسبة التداول، حيث ترصد النسبة كمياً ما يتوفر من الأصول المتداولة لتغطية الالتزامات المتداولة، ويتم تجاهل تركيبة هذه الأصول وتفاوت درجة سيولتها. لذا فإنه ينصح بدعم نتائج نسبة التداول بمؤشرات أخرى كنسب السيولة السريعة والنقدية<sup>3</sup>، ولكن يمكن التغلب على هذه السلبية في نسبة التداول من خلال<sup>4</sup>:

- التحليل الدقيق لعناصر الأصول المتداولة.

- دراسة التأثير المتبادل بينها وبين النسب الأخرى.

- عدم التمسك بالمعيار النمطي على أنه ثابت ويجب الالتزام به.

<sup>1</sup> محمد قاسم خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص: 131.

<sup>4</sup> رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

## الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

### ➤ نسبة السيولة السريعة:

هي النسبة التي تربط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة، والالتزامات المتداولة. حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة للأصول المتداولة وهو ما تجاهلته نسبة التداول، حيث درجة السيولة النقدية والاستثمارات لا يمكن مقارنتها بدرجة سيولة المخزون، لذا فإن الأصول هنا صنفت نوعين: النوع الأول: أصول سريعة السيولة مثل النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل، الذمم المدينة، وتتميز هذه الأصول بإمكانية تحويلها إلى نقد بشكل سريع ومناسب وبدون حدوث خسائر نسبية في قيمتها عند التحويل. أما النوع الثاني هي تلك الأصول البطيئة في تحولها إلى نقد مثل المخزون والمدفوعات مقدما، وهي الأصول التي تحتاج إلى فترة غير قصيرة للتحويل إلى نقد، وقد تتعرض لخسائر هامة في قيمتها إذا لم تأخذ الوقت الكافي لتسييلها وتحويلها إلى نقد<sup>1</sup>، وتأخذ النسبة الصيغة الآتية<sup>2</sup>:

الموجودات المتداولة- البضاعة- المصروفات المدفوعة مقدما

نسبة السيولة السريعة=

الخصوم الجارية

أو:

النقدية+الاستثمارات قصيرة الأجل+الذمم

نسبة السيولة السريعة =

الخصوم الجارية

يعود السبب في استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول الجارية كونها أقلها سيولة وسرعة للتحويل إلى نقدية بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع، فهي تشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد الخصوم الجارية بالكامل دون اللجوء إلى بيع أي مخزون سلعي<sup>3</sup>.

ويحكم على هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (1:1) حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل دينارا واحدا من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة، دون أن

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص:131.

<sup>2</sup> محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 211.

<sup>3</sup> بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص:29.

### الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

تتأثر الأنشطة التشغيلية والاعتيادية في المنشأة بذلك السداد، إن تحقيق المعيار النمطي لهذه النسبة لا يعني بالضرورة مؤشرا جيدا على سيولة المنشأة حيث يمكن أن تتعرض عملية تحويل بعض الأصول السريعة كالمدينون إلى نقد لإشكالات معينة مثل: كون هذه الذمم غير جيدة أو مشكوكا فيها، وفي نفس المجال فإن انخفاض النسبة عن المعيار النمطي قد لا يعني بالضرورة ضعف السيولة في المنشأة، حيث الإدارة الفاعلة في المخزون وطبيعته قد تمكن المنشأة من تحقيق سيولة عالية للمشروع، وبالرغم من نقاط الضعف الموجودة في نسبة السيولة السريعة فإنها تظل مقياسا أفضل للحكم على السيولة من نسبة التداول<sup>1</sup>.

#### ➤ نسبة النقدية:

تسمى هذه النسبة أيضا المعيار النقدي الذي يقيس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام النقدية (المتاحة في الخزينة)، دون تحمل عبء التضحية بجزء من الأصول الجارية الأخرى<sup>2</sup>، حيث أن موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، وبالتالي هي التي سيتم الاعتماد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي، خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسهيل موجوداتها الأخرى، ويتم احتسابها على النحو الآتي<sup>3</sup>:

النقد

نسبة النقدية =

الخصوم الجارية

#### 4-3-2- نسب النشاط:

ونقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للشركة" مدى فاعلية استخدام الأصول"، وتهتم هذه النسب بتحليل استخدام الموارد المتاحة للشركة بصورة إجمالية" مجموع الأصول" من جهة، كما تستخدم لتحليل كفاءة استخدام كل أصل من الأصول من جهة أخرى<sup>4</sup>، وهذه النسب تشمل:

#### ➤ معدل دوران مجموع الأصول:

ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة الآتية:

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

<sup>2</sup> بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

<sup>3</sup> محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

<sup>4</sup> رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

## الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

### المبيعات الصافية السنوية

معدل دوران مجموع الأصول =  $\frac{\text{صافي مجموع الأصول}}{\text{مجموع الأصول}} \times \text{مرة}$

### صافي مجموع الأصول

كلما كان معدل الدوران عالٍ يعتبر ذلك مؤشراً على استغلال المنشأة لأصولها بفعالية وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على حجم المبيعات فتزيد، وبينما الحصول على معدل منخفض يعطي مؤشراً على فشل إدارة المنشأة في استغلال أصولها بشكل جيد في توليد المبيعات، وهنا يجب على المنشأة العمل على وضع السياسات الكفيلة برفع حجم المبيعات أو تقليص حجم استثماراتها في أصولها عبر التخلص من بعضها إذا كان سببها في انخفاض المبيعات<sup>1</sup>.

### ➤ معدل دوران الأصول الثابتة:<sup>2</sup>

ويحسب هذا المعدل وفق العلاقة الآتية:

### المبيعات الصافية السنوية

معدل دوران الأصول الثابتة =  $\frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}} \times \text{مرة}$

### صافي الأصول الثابتة

يركز هذا المؤشر على مدى استخدام واستغلال الأصول الثابتة ويتوقف هذا المعدل على:

-تكلفة الأصول الثابتة.

-العمر الإنتاجي للأصول الثابتة.

-سياسة الاهتلاك المتبعة" القسط الثابت أو المتغير" وذلك لأن الاهتلاك سيؤدي إلى انخفاض قيمة

الأصول وبالتالي زيادة المعدل.

-مدى اعتماد الشركة على أصول مستأجرة من الغير وعلى الأصول المملوكة لها.

إن ارتفاع هذا المؤشر يعطي مدلولات على كفاءة إدارة المنشأة في استغلال أصولها الثابتة أحسن استغلال

في توليد المبيعات والعكس في حالة الانخفاض<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 161

<sup>2</sup> رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

<sup>3</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

➤ معدل دوران الأصول المتداولة:<sup>1</sup>

المبيعات السنوية الصافية

معدل دوران الأصول المتداولة =  $\frac{\text{المبيعات السنوية الصافية}}{\text{صافي الأصول المتداولة}}$  = \*\*\*\* مرة

صافي الأصول المتداولة

هذا المعدل يعتبر مكملاً للمعدلات الأخرى السابقة، ولكنه يركز على مدى استغلال الأصول المتداولة من أجل توليد المبيعات. يجب مقارنة هذا المعدل مع معدل الصناعة ومع معدل الشركة لسنوات سابقة" معيار تاريخي".

➤ معدل دوران المخزون:<sup>2</sup>

تبين هذه النسبة فعالية المنشأة وقدرتها على بيع بضائعها، وتقاس هذه النسبة وفق العلاقة الآتية:

المبيعات

معدل دوران المخزون =  $\frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$

متوسط المخزون

بضاعة أول مدة + بضاعة آخر المدة

حيث متوسط المخزون =  $\frac{\text{بضاعة أول مدة + بضاعة آخر المدة}}{2}$

2

وفي المنشآت الصناعية يكون المخزون عبارة عن البضاعة الجاهزة. وتحسب هذه النسبة بعدد المرات، حيث ازدياد عدد المرات يعني نجاح المنشأة في تصريف المخزون، مما يعني أنّ عدد مرات الاستثمار والصفقات في المخزون سينعكس على فرص الاستثمار في المخزون وبقائه لفترات طويلة لدى المنشأة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض فرص تحقيق الأرباح وانخفاض نسبة المبيعات من جهة، بالإضافة إلى ما قد تتحمله المنشأة من تكاليف التخزين نتيجة الاحتفاظ لفترات أطول من المخزون من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى ازدياد احتمالات تلف هذا المخزون وبالتالي الخسارة الفادحة للمنشأة. ويجب التوضيح هنا أنّ إيجابية

<sup>1</sup> رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

### الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

وسلبية ارتفاع وانخفاض معدلات دوران المخزون يعتمد بشكل أساسي على طبيعة السلع التي تتعامل فيها المنشآت، حيث يجب أن تحقق المنشآت التي تتعامل بسلع سريعة التلف أو التي تحتاج المنشأة للتخلص منها بشكل سريع كالخضراوات واللحوم يجب أن تحقق معدلات دوران عالية جدا حتى لا تتأثر جودة هذه السلع نتيجة لطول فترة تخزينها، أو قد تعرض هذه السلع للتلف في أحيان معينة، بينما لا يكون ذلك في المنشآت التي تتعامل بسلع من طبيعة أخرى والتي يمكن الاحتفاظ بها لفترة طويلة دون تأثرها وانخفاض جودتها كالسلع الكهربائية والأثاث والتي يحتاج تصريفها لوقت أطول.

#### ➤ فترة التخزين:<sup>1</sup>

وتعرف كذلك بعدد أيام بقاء المخزون لدى المنشأة، يمكن استخراجها بعد استخراج معدل دوران المخزون، بحيث تصبح النتيجة أكثر وضوحا حيث التعبير عن فترة بقاء المخزون لدة المنشأة بالأيام يمكن قياسها من خلال العبارة الآتية:

360

فترة التخزين =

معدل دوران المخزون

حيث 360 يعبر عن عدد أيام السنة، وبطبيعة الحال تكون النتيجة أفضل عندما نحصل على أيام قليلة، وهو ما يشير إلى أنّ فترة اقتناء المنشأة للمخزون متدنية وهو ما يعني أيضا سرعة بيع المخزون وانعكاس ذلك على الربح، ومن ثم الانتقال إلى شراء مخزون جديد وممارسة نفس العملية، وهكذا... ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة مقارنة معدلات دوران المخزون وفترة بقائه في المخازن بمعدلات الدورات المسجلة في الأعوام الماضية لنفس المنشأة، كما يمكن الاستعانة بالنتائج المسجلة في المنشآت المشابهة للحصول على تقييم أفضل لأداء المنشأة في هذا المجال.

#### ➤ معدل دوران الذمم المدينة:<sup>2</sup>

تبيع المنشآت بضائعها بالآجل حتى تتمكن من زيادة حجم مبيعاتها وتعظيم أرباحها، لذا فإنّ دفاتر هذه المنشآت تظهر ما يعرف بالذمم المدينة، وهو ما للمنشأة على الغير نتيجة لبيع البضائع بالآجل. وتسعى المنشآت بعد ذلك لتحصيل هذه الديون وتحويلها إلى نقد لاستعمالها مرة أخرى في شراء البضائع ومن ثم

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص:156.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص:156-157.

### الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

بيعها، لذا فإنّ هذه النسبة تقيس كفاءة المنشأة في تحصيل ديونها وهو ما يؤثر بشكل مباشر على سيولة المنشأة وربحيتها وتقاس وفق العلاقة الآتية:

المبيعات الآجلة

معدل دوران الذمم المدينة =

متوسط الذمم المدينة

الذمم المدينة أول مدة + الذمم المدينة آخر مدة

حيث متوسط الذمم المدينة =

2

➤ متوسط فترة التحصيل:<sup>1</sup>

360

متوسط فترة التحصيل =

معدل دوران الذمم المدينة

إذا أراد المحلل المالي أن يعبر عن فترة التحصيل بالأشهر فيمكنه أن يعوض عدد أيام السنة (360) يوماً بعدد الأشهر (12 شهراً) وكلما قل عدد أيام فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشراً جيداً عن كفاءة سياسة التحصيل المتبعة من قبل إدارة المنشأة، أما في حال زيادة فترة التحصيل فإنّ ذلك يعطي مؤشرات أهمها:

- أن سياسة منح الائتمان غير موفقة في المنشأة.

- أن سياسة تحصيل الديون في المنشأة لا تسير بشكل جيد.

- أن ديون المنشأة قد تتعرض لخطر عدم تحصيلها أو إعدامها.

➤ معدل دوران الذمم الدائنة:<sup>2</sup>

يستخرج معدل دوران الذمم الدائنة من قبل الشركات، حيث يتم الموازنة بين ما منحه الموردون للمنشأة من وقت لسداد ديونها وبين ما منحه المنشأة لزيائنها لتسديد ديونهم. وأهم ما يجب مراعاته عند هذه الموازنة تجنب المنشأة لمخاطر العسر المالي فتحرص المنشآت على أن تكون الفترة التي ستمنحها لزيائنها أقل من

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 157-158.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 160.

### الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

الفترة الممنوحة لها من قبل الموردين، حتى يتسنى لها جمع ديون الزبائن لسداد الالتزامات تجاه الموردين وضمان استمرارية الأنشطة التشغيلية دون توقف.

المشتريات

معدل دوران الذمم الدائنة =

الذمم الدائنة

يقاس معدل دوران الذمم الدائنة بالمرات، والحصول على عدد مرات أقل يعتبر مؤشرا إيجابيا لأنه يعبر عن حصول المنشأة على الوقت الكافي لسداد الديون للموردين.

360

فترة الائتمان الممنوحة للمنشأة =

معدل دوران الذمم الدائنة

والحصول على عدد أيام كبير يعتبر مؤشرا جيدا لأنه يعبر عن طول الفترة الممنوحة للمنشأة من قبل الموردين لسداد ديونها.

#### 4-3-3-نسب المديونية:

وتقيس هذه النسب مدى مساهمة كل من أصحاب المشروع والدائنين في تمويل موجودات المشروع، فإذا كانت مساهمة أصحاب المشروع الملكية " هي الأكبر فإنّ معظم الأخطار في هذه الحالة يتحملها الدائنون، وغالبا ما يفضل أصحاب المشروع اللجوء إلى الدائنين في تمويل الأصول، لأنّ ذلك يمنحهم السيطرة على المشروع" كإدارة" بأقل استثمار ممكن<sup>1</sup>.

#### ➤ نسبة الاقتراض إلى الملكية:<sup>2</sup>

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية، وعادة ما يفضل الدائنون أن تكون هذه النسبة غير مرتفعة لأنّ انخفاضها يمثل وقاية يتمتع بها الدائنون في حالة التصفية. والاقتراض هنا يقصد به جميع الالتزامات للغير والتي تشمل كلا من الخصوم المتداولة(الجارية)، القروض طويلة الأجل(خصوم غير جارية) وغيرها من الالتزامات، حيث:

حجم الاقتراض = مجموع الأصول - حقوق الملكية

<sup>1</sup> رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 211.

### الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

وتحسب نسبة الاقتراض إلى الملكية وفق العلاقة الآتية:

الاقتراض

نسبة الاقتراض إلى الملكية =

حقوق الملكية

إنّ الحصول على نسبة عالية هنا يعني أنّ اعتماد المنشأة على مصادر التمويل الخارجي أكبر من اعتمادها على مصادر التمويل الداخلي، وهو ما يقلق أصحاب الديون والمقرضين، لأنّ ذلك يعتبر مؤشرا على ازدياد درجة المخاطرة لدى الشركة، وبالتالي فقد يزيد من احتمالات التعثر في سداد ديونهم، وهذا ما يجعل المقرضون الجدد يفرضون شروط وضمانات كثيرة على المنشآت التي فيها نسبة الديون إلى حقوق المساهمين عالية، بينما لا تطلب نفس هذه الشروط والضمانات من الشركات التي تحقق نسبة متدنية لأنّ ذلك مؤشرا على أنّها لا تعتمد على أموال الدائنين والمقرضين بشكل كبير، وبالتالي لا يوجد ما يمنع من تقديم الأموال والقروض لمثل هذه الشركات، أمّا الحصول على نسبة 1:1 فيعني اعتماد المنشأة مناصفة على مصادر التمويل وهو ما قد يكون مقبولا في بعض الحالات والمنشآت<sup>1</sup>.

#### ➤ نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية:

تدرس هذه النسبة العلاقة بين الخصوم المتداولة والأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك أفضل للدائنين نظرا لزيادة ضمان ديونهم ولا يجوز أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد في أي حال من الأحوال لأنّه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من التي يجب أن يتحملها أصحاب المنشأة<sup>2</sup>، وهذه النسبة تبين مقدار التمويل الذي تم عن طريق الخصوم المتداولة مقارنة مع حقوق الملكية، فإذا كانت مساهمة أموال الملكية في التمويل قليلة عند ذلك سيحجم أصحاب الديون طويلة الأجل عن المساهمة في تمويل هذه المؤسسة " إقراضها"، وبالتالي تكون نسبة الخصوم المتداولة مرتفعة، وهذه النسبة يمكن أن تكون مؤشرا على درجة الخطورة لدى الشركة ويمكن احتساب هذه النسبة وفق العلاقة الآتية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص:135.

<sup>2</sup> منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، 2005، مرجع سبق ذكره، ص:59.

<sup>3</sup> رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 211-212.

## الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

خصوم متداولة

نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية =

حقوق الملكية

### ➤ نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة: <sup>1</sup>

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة، وبالتالي فإنّ هذه النسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب، فإذا كانت نسبة الملكية إلى الأصول الثابتة منخفضة فهذا يعتبر مؤشراً على انخفاض مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة المالية اللجوء إلى أموال الملكية في تمويل أي أصول ثابتة جديدة، أمّا إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعتبر مؤشراً على ارتفاع مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة التوجه إلى الاقتراض لتمويل أي أصول ثابتة إضافية ويمكن احتساب هذه النسبة وفق العلاقة الآتية:

حقوق الملكية

نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة =  $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} \times 100\%$

صافي الأصول الثابتة

### ➤ نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض: <sup>2</sup>

هذه النسبة تعتبر مؤشراً على قدرة الشركة على السداد، ذلك لأنّ سداد القروض يتم من خلال النقدية المتوفرة<sup>1</sup> والتي تعتبر عنصراً هاماً من الأصول المتداولة<sup>2</sup>، وبالتالي فإنّ المؤسسة التي تملك نسبة أكبر من الأصول المتداولة مقارنة مع الاقتراض تكون قدرتها على السداد أكبر والسبب في ذلك هو أنّ الأصول الثابتة تخسر نسبة كبيرة من قيمتها عند تصفيتها أو بيعها على عكس الأصول المتداولة، ويمكن احتساب هذه النسبة كما يأتي:

<sup>1</sup>رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص ص: 212-213.

## الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

مجموع الأصول المتداولة

نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض =

مجموع الالتزامات للغير

### ➤ نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:

تقيس مدى مساهمة الالتزامات في تمويل امتلاك الأصول. حيث مجموع الالتزامات يضم كل أنواع الالتزامات القصيرة وطويلة الأجل، كما تضم الأصول المتداولة والثابتة. وتعتبر هذه النسبة من مؤشرات الرفع المالي في المنشآت، حيث يتم من خلالها تبيان نسبة الأصول الممولة من القروض. ويمكن الاستنتاج أنّ نسبة هذه الأصول عالية إذا حصلنا على مؤشر مرتفع لهذه النسبة لذا فإنّ المنشآت التي تحقق مثل هذه المؤشرات لابد أن يكون وضعها المالي غير جيد وقدرتها على سداد الديون طويلة الأجل ضعيف وهو ما يجعل المقرضين الجدد يحجمون عن منح القروض لهذه المنشآت<sup>1</sup>، وتحسب هذه النسبة وفق الصيغة الآتية:

مجموع الالتزامات للغير

نسبة الالتزامات للغير إلى الأصول =  $\frac{\text{مجموع الالتزامات للغير}}{\text{صافي مجموع الأصول}} \times 100\%$

صافي مجموع الأصول

### ➤ نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة:<sup>2</sup>

تبين هذه النسبة مقدار مساهمة الديون طويلة الأجل في تمويل امتلاك الأصول الثابتة، فالحصول على مؤشر ونسبة عالية هنا يعني أنّ المساهمة عالية للالتزامات طويلة الأجل في امتلاك الأصول الثابتة، وهذا مؤشر غير جيد حيث يفترض أن تكون المساهمة الأعظم في امتلاك الأصول الثابتة لمصادر التمويل الداخلية كرأس المال والاحتياطات، وعندما يحصل الدائنون على مؤشر منخفض لهذه النسبة فإنّ ذلك يشجعهم على منح القروض طويلة الأجل للمنشآت حيث تكون الأصول الثابتة الممولة داخليا من قبل المنشأة ضمانا جيدا لتلك القروض. وتحسب وفق العلاقة الآتية:

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 135-136.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 136.

### الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

الالتزامات طويلة الأجل

نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة =

الأصول الثابتة

#### 4-3-4-نسب الربحية:<sup>1</sup>

يلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المالكين والمستثمرين الجدد لأنّ الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي. ويمكننا دراسة الربحية من خلال نقطتين هما:

-دراسة ربحية الأموال المستثمرة.

-دراسة ربحية المبيعات.

أ-دراسة ربحية الأموال المستثمرة:

تتم دراسة ربحية الأموال المستثمرة من خلال عدة نسب مالية وهي:

➤ معدل العائد على الأموال المستثمرة:

صافي الأرباح بعد الضرائب

معدل العائد على الأموال المستثمرة =

رأس المال المستثمر

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا إيجابيا، ويجب أن لا تنخفض إلى مستوى سعر الفائدة في السوق أو أقل، لأنّ ذلك يعتبر مؤشرا سلبيا ويكون عندئذ من الأفضل استثمار الأموال بإيداعها في بيوت المال والحصول على الفائدة أفضل من تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية.

➤ معدل العائد على الأموال الخاصة:

صافي الأرباح بعد الضرائب

معدل العائد على الأموال الخاصة =

الأموال الخاصة

<sup>1</sup> منير شاکر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، 2005، مرجع سبق ذكره، ص ص: 62-63.

### الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

تظهر هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك إيجابياً، وتهم هذه النسبة مالكي المنشأة لأنّ صافي الربح سوف يوزع عليهم، والطبيعي أن يكون معدل العائد على الأموال الخاصة أكبر من معدل العائد على رأس المال المستثمر، وإذا كانتا متساويتان فهذا يعني أنّ عائد الأموال الخاصة يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون. وإذا كان معدل العائد على الأموال الخاصة أقل من العائد على رأس المال المستثمر فهذا يعني أنّ معدل الفائدة أعلى من معدل العائد على الأموال الخاصة.

#### ب-دراسة ربحية المبيعات ( القوة الإيرادية):

تهدف دراسة ربحية المبيعات إلى معرفة مقدرة المنشأة على توليد الأرباح من خلال المبيعات وتتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسبة الآتية:

صافي الأرباح بعد الضرائب

نسبة ربحية المبيعات =

صافي المبيعات

تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق أو توليد الأرباح، وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً للمنشأة.

#### 5- حدود استخدام النسب المالية" محددات استخدام النسب المالية":

يمكن حصر محددات استخدام النسب المالية في العناصر الآتية:<sup>1</sup>

-صعوبة المقارنة، وتتشأ تلك الصعوبة من اختلاف الأساليب والسياسات المالية من شركة لأخرى.  
-التحليل بالنسب المالية تحليل ساكن، أي أنّه يفترض ثبات العناصر التي احتسبت منها النسب على حالها لحظة احتساب النسبة، وهذا لا يحدث إلاّ إذا توقفت الشركة عن العمل أي أنّ التحليل بالنسب يهمل عامل الزمن.

-تعتمد النسب المالية غالباً على بيانات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وبالتالي فهي وريثة عيوبها الكثيرة منها:

<sup>1</sup> رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 230.

### الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

- كل بيانات القوائم المالية بيانات تاريخية أي أنّها لا تظهر أثر الحوادث اللاحقة، كأن يتم بيع بضاعة نقداً أو على الحساب بعد إعداد الحسابات الختامية.
- إنّ موعد إعدادها هو نهاية الفترة المحاسبية وفي تاريخ محدد مسبقاً، مما يمكن الإدارة من إظهار البيانات بالشكل المرغوب فيه، وبالتالي فإنّ هذه البيانات لا تعطي تصوراً عن وضع الشركة عبر الزمن.

- النسبة بحد ذاتها رقم بلا دلالة محددة إلا إذا قورنت بأحد المعايير المتعارف عليها.
- من الصعب تحديد أسباب التغير في النسبة إذ قد يكون السبب في البسط أو في المقام أو كليهما.
- تعتمد على بعض القيم التي تتأثر بالتقديرات الشخصية مما يجعلها لا تمثل الواقع تمثيلاً دقيقاً.

# الفصل الرابع: التحليل المالي

## في الأجل الطويل

## الفصل الرابع: التحليل المالي في الأجل الطويل

إنّ التحليل المالي ينظر إلى المنشأة على أنّها وحدة مستمرة في النشاط، وبالتالي لابد من الاهتمام بدراسة وتحليل الهيكل العام لتمويل المنشأة وذلك من أجل تحقيق:

-التوازن بين مصادر الأموال الداخلية والخارجية.

-الكفاءة في استثمار الأموال المتاحة للمنشأة.

-التوظيف المناسب للأموال في المنشأة.

ويمكننا دراسة المركز المالي طويل الأجل من خلال:

-وجهة نظر أصحاب الديون طويلة الأجل.

-وجهة نظر إدارة المنشأة.

ولذلك فإنّ دراسة المركز المالي طويل الأجل إنّما تعني دراسة وتحليل هيكل التمويل للمنشأة ومصادر الأموال التي تستخدمها في تسيير أنشطتها وتمويل استثماراتها المختلفة، وفيما يأتي شرحاً للجوانب المرتبطة بالتحليل المالي طويل الأجل:<sup>1</sup>

### 1-وجهة نظر أصحاب الديون الطويلة الأجل:

إنّ ما يهم هذه الفئة من دراسة المركز المالي طويل الأجل ما يأتي:

-نسبة الديون الطويلة الأجل إلى مصادر التمويل في المنشأة.

-ضمان استرداد الدين بتاريخ الاستحقاق.

-ضمان تحقيق الفائدة السنوية وتسديدها.

### 1-1-نسبة التمويل الخارجي للأصول:

ديون طويلة الأجل+ ديون قصيرة الأجل

نسبة التمويل الخارجي للأصول =  $\frac{\text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{صافي الأصول}} \times 100^*$

صافي الأصول

وتظهر هذه النسبة مساهمة الديون في تمويل الأصول، وانخفاض هذه النسبة مؤشراً إيجابياً وارتفاعها يعتبر مؤشراً سلبياً.

<sup>1</sup> منير شاکر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، 2005، مرجع سبق ذكره، ص ص: 284-288.

## الفصل الرابع: التحليل المالي في الأجل الطويل

### 1-2-الوزن النسبي للديون طويلة الأجل:

تظهر هذه النسبة الوزن النسبي للديون طويلة الأجل إلى مجموع الديون، تحسب وفق الصيغة الآتية:

ديون طويلة الأجل

$$\text{الوزن النسبي للديون طويلة الأجل} = \frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{100^*}$$

ديون طويل الأجل + ديون قصيرة الأجل

### 1-3-نسبة تغطية الديون طويلة الأجل:

تظهر هذه النسبة معدل تغطية الديون طويلة الأجل من قبل صافي الأصول الثابتة، وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا.

صافي الأصول الثابتة

$$\text{نسبة تغطية الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{100^*}$$

ديون طويلة الأجل

### 2-وجهة نظر إدارة المنشأة:

إنّ هدف الإدارة هو تحقيق عائد يتناسب مع الأموال المستثمرة، ويمكن تحليل وجهة نظر إدارة المنشأة من خلال النسب الآتية:

### 2-1-نسبة المديونية قصيرة الأجل:

وتظهر هذه النسبة نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية، وانخفاض هذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا حيث تعتبر هذه بالنسبة للدائنين زيادة ضمان لديونهم، ويجب أن لا تتجاوز هذه النسبة الواحد وهو ما يعني أنّ الديون قصيرة الأجل مساوية لحقوق الملكية، حيث لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من التي يتحملها مالكي المنشأة أنفسهم. وتحسب وفق العلاقة الآتية:

الديون قصيرة الأجل

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{100^*}$$

حقوق الملكية

## الفصل الرابع: التحليل المالي في الأجل الطويل

### 2-2- نسبة المديونية كاملة:

تظهر هذه النسبة حجم الديون إلى حقوق الملكية، ولا يجوز أن تكون أكبر من الواحد لأنّ هذا يعني أنّ الديون أكبر من الأموال الخاصة، وهذا يؤدي إلى فقدان المنشأة لاستقلالها المالي كما أنّ هذا يضعف ضمانات الدائنين في تحصيل ديونهم. وتحسب وفق العلاقة الآتية:

مجموع الديون

$$\text{نسبة المديونية كاملة} = \frac{\text{مجموع الديون}}{100^*}$$

حقوق الملكية

### 2-3- نسبة المديونية طويلة الأجل:

الديون طويلة الأجل

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{100^*}$$

حقوق الملكية

## الفصل الرابع: التحليل المالي في الأجل الطويل

**الفصل الخامس: دراسة**

**وتحليل حسابات النتائج**

## الفصل الخامس: دراسة وتحليل حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج من الدفاتر المحاسبية التي توضح إيرادات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وكذا المصاريف التي تحملتها المؤسسة في سبيل تحقيق ذلك الإيراد.

### 1- تعريف جدول حسابات النتائج:

كشف يظهر إيرادات الوحدة الاقتصادية ومكوناتها ومقدارها، وكذلك المصاريف والأعباء التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات، وذلك عن فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة مالية، فهو تقرير عن نتائج الأعمال للمشروع وتبيان قدرته الكسبية عن تلك الفترة<sup>1</sup>.

### 2- أرصدة جدول حسابات النتائج:

وتتمثل أرصدة جدول حسابات النتائج فيما يأتي:

#### 1-2- القيمة المضافة:

تعبر عن الثروة التي تخلقها المؤسسة باستخدام وسائل الإنتاج، ويستخدم هذا المؤشر لتحديد نشاط المؤسسات الصناعية<sup>2</sup>، كما تسمح بقياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة.

تحسب وفق العلاقة الآتية: القيمة المضافة = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

حيث إنتاج السنة المالية = ح/70 (المبيعات من البضاعة) + ح/72 (الإنتاج المخزن) + ح/73 (الإنتاج المثبت) + ح/74 (إعانات الاستغلال)

استهلاك السنة المالية = ح/60 (المشتريات المستهلكة) + ح/61 (الخدمات الخارجية) + ح/62 (الخدمات الخارجية الأخرى).

#### 2-2- إجمالي فائض الاستغلال:

وهو يعبر عن مجموع الإيرادات التي تحصل عليه المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي، ويحسب وفق العلاقة الآتية:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة - أعباء المستخدمين (ح/63) - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (ح/64)

<sup>1</sup> قمان مصطفى، مطبوعة دروس خاصة بمقاييس التسيير المالي موجهة لطلبة السنة الثالثة مالية وبنوك وتأمينات، مالية المؤسسة، محاسبة ومالية وسنة أولى ماستر محاسبة وجباية معمة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص:07.

<sup>2</sup> زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديولن المطبوعات الجامعية، 2011، ص:83.

## الفصل الخامس: دراسة وتحليل حسابات النتائج

### 2-3- النتيجة العملياتية:

تكون النتيجة العملياتية مستقلة عن الأعباء والمنتجات المالية، وتحسب وفق العلاقة الآتية:  
النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + المنتجات العملياتية الأخرى (ح/ 75) + الاسترجاعات على خسائر القيمة (ح/ 78) - الأعباء العملياتية الأخرى (ح/ 65) - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (ح/ 68)

### 2-4- النتيجة المالية:

وهي نتيجة ما تقوم به المؤسسة من أنشطة مالية مثل التنازل عن أصول مالية، وتحسب وفق العلاقة الآتية:  
النتيجة المالية = المنتجات المالية (ح/ 75) - الأعباء المالية (ح/ 65)

### 2-5- النتيجة العادية قبل الضريبة:

تعبّر عن مجموع الأنشطة التي قامت بها المؤسسة لكن قبل خصم الضريبة، وتحسب وفق العلاقة التالية:  
النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

### 2-6- النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

وتحسب وفق العلاقة الآتية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - قيمة الضريبة  
حيث قيمة الضريبة = النتيجة العادية قبل الضريبة × معدل الضريبة

### 2-7- النتيجة غير العادية:

وتعبّر عن الأنشطة الاستثنائية التي تقوم بها المؤسسة بصفة عارضة، وتحسب وفق العلاقة الآتية:  
النتيجة غير العادية = المنتجات غير العادية (ح/ 77) - الأعباء غير العادية (ح/ 67)

### 2-8- النتيجة الصافية للسنة المالية:

وتحسب وفق العلاقة الآتية:

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

### جدول رقم 3: شكل جدول أرصدة النتائج

المبلغ	البيان
ح/70	المبيعات والمنتجات الملحقة
ح/72	تغييرات المخزونات والمنتجات المصنعة الجاري صنعها
ح/73	الإنتاج المثبت

الفصل الخامس: دراسة وتحليل حسابات النتائج

	إعانات الاستغلال	ح/74
	<b>1- إنتاج السنة المالية</b>	
	المشتريات المستهلكة	ح/60
	الخدمات والاستهلاكات الأخرى	ح/62
	<b>2- استهلاك السنة المالية</b>	
	<b>3- القيمة المضافة (2+1)</b>	
	أعباء المستخدمين	ح/63
	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	ح/64
	<b>4- إجمالي فائض الاستغلال</b>	
	المنتجات العملياتية الأخرى	ح/75
	الأعباء العملياتية الأخرى	ح/65
	المخصصات للاهتلاكات والمؤنات وخسائر القيمة	ح/68
	استرجاع على خسائر القيمة	ح/78
	<b>5- النتيجة العملياتية</b>	
	المنتجات المالية	ح/76
	الأعباء المالية	ح/66
	<b>6- النتيجة المالية</b>	
	<b>7- النتيجة العادية قبل الضريبة ( 5+6)</b>	
	الضرائب الواجب دفعها على النتائج	ح/695 + ح/698
	الضرائب المؤجلة	ح/692 + ح/693
	<b>مجموع منتجات الأنشطة العادية</b>	
	<b>مجموع أعباء الأنشطة العادية</b>	
	<b>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>	
	عناصر غير عادية (منتجات)	ح/77
	عناصر غير عادية (أعباء)	ح/67

## الفصل الخامس: دراسة وتحليل حسابات النتائج

	9- النتيجة غير العادية
	10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: قمان مصطفى، مطبوعة دروس خاصة بمقياس التسيير المالي موجهة لطلبة السنة الثالثة مالية وبنوك وتأمينات، مالية المؤسسة، محاسبة ومالية وسنة أولى ماستر محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص ص: 07-08، بتصرف.

### 3-نسب تحليل مستويات النتائج:<sup>1</sup>

#### 3-1-معدل الإدماج:

هي نسبة تقيس قدرة المؤسسة على إنشاء ثروات انطلاقا من نشاطها المتمثل في رقم أعمالها المحقق، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة الآتية:

القيمة المضافة

معدل الإدماج =

رقم الأعمال خارج الرسم

#### 3-2-نسبة تجزئة القيمة المضافة:

أعباء المستخدمين

-بالنسبة للمستخدمين =

القيمة المضافة

الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

-بالنسبة للدولة =

القيمة المضافة

إجمالي فائض الاستغلال

-بالنسبة للمؤسسة =

القيمة المضافة

<sup>1</sup> العيد صوفان، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2017-2018، ص ص: 52-53.

## الفصل الخامس: دراسة وتحليل حسابات النتائج

### 3-3- نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال:

مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة

-بالنسبة للتثبيات =

إجمالي فائض الاستغلال

الأعباء المالية

-بالنسبة للمقرضين =

إجمالي فائض الاستغلال

النتيجة العادية قبل الضرائب

-بالنسبة للمؤسسة =

إجمالي فائض الاستغلال

### 3-4- نسب المردودية:

وهي تقيس مدى مساهمة الأموال الخاصة في تكوين النتيجة العادية قبل الضريبة.

النتيجة العادية قبل الضريبة

-نسبة المردودية المالية =

رؤوس الأموال الخاصة

إجمالي فائض الاستغلال

-نسبة المردودية الاقتصادية =

الموارد الثابتة

# الفصل السادس : دراسة تحليل التدفقات النقدية

## الفصل السادس: دراسة وتحليل التدفقات النقدية

اقتصر إعداد المؤسسات لفترة طويلة على قائمتي الدخل والمركز المالي، إلا أن كلاهما لم تتجح في تقديم كل المعلومات الضرورية لمستخدميها، حيث أن قائمة المركز المالي تركز على تحديد كل من عناصر الأصول والخصوم في فترة معينة، في حين تحدد قائمة الدخل الإيرادات المحققة والمصروفات التي تحملتها المؤسسة في فترة سابقة، لذا كان من الضروري تشكيل قائمة جديدة لسد الفجوة في القائمتين السابقتين.

### 1-تعريف قائمة التدفقات النقدية:

هي قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو تدفقات نقدية خارجية<sup>1</sup>.

### 2-أهداف قائمة التدفقات النقدية:

تمكن قائمة التدفقات النقدية من تحقيق الأهداف الآتية: <sup>2</sup>

- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي.
- تقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الالتزامات.
- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.
- تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

### 3-الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية

تضم قائمة التدفقات النقدية ثلاث أنشطة رئيسية نوضحها فيما يأتي: <sup>3</sup>

#### 3-1-الأنشطة التشغيلية:

- تعتبر الأنشطة التشغيلية أهم نشاط منتج للإيراد في المنشأة، لذا فإن الأنشطة التشغيلية ستضم الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل خلال الفترة المالية. ونذكر منها على سبيل المثال:
- المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن بيع وشراء السلع أو تقديم الخدمات.
  - المقبوضات النقدية من العمولات والإيرادات الأخرى.
  - المدفوعات النقدية للموظفين والعاملين.

---

<sup>1</sup> خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص: 39.

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص: 196.

## الفصل السادس: دراسة وتحليل التدفقات النقدية

-المدفوعات النقدية من الفوائد والضرائب.

### 3-2- الأنشطة الاستثمارية:

تضم الأنشطة الاستثمارية الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المنشأة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية أو في المستقبل، وفيما يأتي أمثلة على هذه العمليات:

-المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى.

-المدفوعات النقدية على شكل سلف وقروض، وتلك المدفوعة لامتلاك الاستثمارات.

-المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى.

-المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الاستثمارات وتحصيل القروض والسلف.

### 3-3- الأنشطة التمويلية:

تتضمن الأنشطة التمويلية كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمنشأة والمتعلقة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الالتزامات) ومن الأمثلة على الأنشطة التمويلية:

-المقبوضات النقدية من إصدار أسهم جديدة أو سندات جديدة.

-المقبوضات النقدية الناشئة عن الحصول على قروض مالية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

-المدفوعات النقدية عن سداد قروض أو سندات ترتيب على المنشأة.

-توزيعات أرباح الأسهم النقدية على مساهمي المنشأة.

الجدول رقم 4: التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية

نوع التدفقات	الأنشطة التشغيلية	الأنشطة الاستثمارية	الأنشطة التمويلية
تدفقات نقدية داخلة	-محصلات نقدية من المبيعات	-تحصيل أقساط الإقراض للغير	-محصلات من إصدار أسهم رأس المال
	-تحصيل فوائد على الإقراض للغير	-مبيعات استثمارات مالية طويلة الأجل	أو إصدار سندات أو أي قروض أخرى قصيرة أو طويلة الأجل
	-تحصيل فوائد على استثمارات مالية	خاصة لشركات أخرى مملوكة للشركة	
		-مبيعات أصول ثابتة	

## الفصل السادس: دراسة وتحليل التدفقات النقدية

-توزيعات أرباح للملاك -شراء الشركة لأسهمها من سوق رأس المال -سداد القروض	-إقراض للغير -شراء استثمارات مالية طويلة الأجل -شراء أصول ثابتة	-مدفوعات لشراء خدمات أو بضاعة -مدفوعات أجور، سداد ضرائب، سداد فوائد على القروض، مدفوعات للموردين	<b>تدفقات نقدية خارجة</b>
---	--	---	---------------------------

المصدر: خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة

1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص: 41.

### 4- طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:<sup>1</sup>

قبل الحديث عن طرق الإعداد والخطوات الواجب اتباعها لإعداد قائمة التدفق النقدي لا بد لنا من الإشارة إلى المعلومات والبيانات اللازم توافرها لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهي ميزانيتين عموميتين مقارنتين، قائمة الدخل للفترة المالية الحالية، ومعلومات إضافية معينة. هذا وتعد قائمة التدفق النقدي بطريقتين المباشرة وغير المباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية إلا أنّ النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، وتستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه، ونوضح فيما يأتي استخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي في ظل الطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

### 4-1- الطريقة غير المباشرة:

يتم بموجب هذه الطريقة احتساب صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي عبر تعديل صافي الدخل (الناتج النهائي لقائمة الدخل) ببند آخرى هي البنود التي أثرت على صافي الدخل المستخرج ولم تؤثر على النقدية لذا فإنّ البعض يطلق على هذه الطريقة طريقة التسوية، وتضم هذ البنود:

-التغيرات الحاصلة في بنود الأصول المتداولة والتي لها ارتباط مباشر بالأنشطة التشغيلية كسداد وبيع البضائع ومصاريف التشغيل.

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 198-200.

## الفصل السادس: دراسة وتحليل التدفقات النقدية

- البنود ذات الطبيعة غير النقدية في قائمة الدخل، كإهلاك الأصول الثابتة الملموسة ومصروفات الإطفاء على الأصول غير الملموسة.

- المكاسب والخسائر ذات العلاقة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية في المنشأة كمكاسب وخسائر بيع الأصول.

ويمكننا التعبير عن آلية تعديل صافي الدخل في هذه البنود عبر الشكل الآتي:

## الفصل السادس: دراسة وتحليل التدفقات النقدية

### الشكل رقم 1: آلية تعديل صافي الدخل

#### صافي الدخل



المصدر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص:199.

من الشكل أعلاه يتضح أنّ الإضافات تمثل النقص في الأصول المتداولة والزيادة في المطلوبات المتداولة، أمّا ما يطرح فيمثل الزيادة في الأصول المتداولة والنقص في المطلوبات المتداولة.

## الفصل السادس: دراسة وتحليل التدفقات النقدية

تمتاز الطريقة غير المباشرة بسهولة، حيث توفر ربطاً معيناً بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية العمومية، كما أنّ كلفة إعداد القائمة بالطريقة غير المباشرة أقل من كلفة إعدادها بالطريقة المباشرة.

### 4-2- الطريقة المباشرة:

أوصى المعيار الدولي السابع للمنشآت باتباع الطريقة المباشرة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية، لما يمكن أن توفره هذه الطريقة من معلومات مفيدة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية. وتسمى هذه الطريقة بطريقة قائمة الدخل حيث التعديل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي يشمل كل بنود قائمة الدخل ذات الصلة بالنشاط التشغيلي.

ونوضح فيما يأتي المعادلات المستخدمة لذلك الغرض:

1- النقدية المقبوضة من العملاء = صافي المبيعات + النقص في الذمم المدينة أو - الزيادة في الذمم المدينة.  
2- النقدية المدفوعة للموردين = كلفة المبيعات + الزيادة في المخزون + النقص في الدائنون أو كلفة المبيعات - النقص في المخزون - الزيادة في الدائنون.

3- النقدية المدفوعة على مصروفات التشغيل = مصروفات التشغيل + الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً + النقص في المصروفات المستحقة الدفع - مصروفات الاستهلاك والإطفاء أو مصروفات التشغيل - النقص في المصروفات المدفوعة مقدماً - الزيادة في المصروفات المستحقة الدفع - مصروفات الاستهلاك والإطفاء.

أمّا المدفوعات النقدية لمصروف الفوائد والضرائب فتحدد من خلال العلاقة الآتية:<sup>1</sup>

المدفوعات النقدية لمصروف الفوائد = مصروف الفوائد + النقص في رصيد الفوائد المدينة المستحقة أو - الزيادة في رصيد الفوائد المدينة المستحقة.

المدفوعات النقدية لضريبة الدخل = مصروف الضريبة على أرباح العام الجاري + النقص في رصيد مخصص ضريبة الدخل أو - الزيادة في رصيد مخصص ضريبة الدخل.

ومن خلال ما تقدم يمكن تمثيل النموذج المستخدم في تحديد صافي التدفق النقدي التشغيلي بالطريقة المباشرة في الشكل الآتي:

<sup>1</sup> محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 506.

## الفصل السادس: دراسة وتحليل التدفقات النقدية

الشكل رقم 2: نموذج تحديد صافي التدفق النقدي التشغيلي بالطريقة المباشرة

مصدر	xxx	صافي المبيعات
مصدر	xxx	+النقص في رصيد المدينين
استخدام	(xxx)	أو -الزيادة في رصيد المدينين
استخدام	(xxx)	-تكلفة البضاعة المباعة
مصدر	(xxx)	+النقص في رصيد المخزون
استخدام	(xxx)	أو -الزيادة في رصيد المخزون
مصدر	xxx	+الزيادة في رصيد الدائنين
استخدام	(xxx)	أو -النقص في رصيد الدائنين
استخدام	(xxx)	-مصرفات التشغيل النقدية
مصدر	xxx	+النقص في المصروفات المدفوعة مقدما
استخدام	(xxx)	أو -الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدما
مصدر	xxx	+الزيادة في المصروفات المستحقة
استخدام	(xxx)	أو -النقص في المصروفات المستحقة
استخدام	(xxx)	-مصروف الفوائد المدينة
مصدر	xxx	+الزيادة في رصيد الفوائد المستحقة
استخدام	(xxx)	أو -النقص في رصيد الفوائد المستحقة
استخدام	(xxx)	-مصروف ضريبة الدخل
مصدر	xxx	+الزيادة في رصيد مخصص ضريبة الدخل
استخدام	(xxx)	أو -النقص في رصيد مخصص ضريبة الدخل
		المجموع (صافي التدفق النقدي التشغيلي)

المصدر: محمد مطر، المحاسبة المالية، الطبعة 4، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 507.

أمّا بخصوص تحديد كل من صافي التدفق النقدي الاستثماري وصافي التدفق النقدي التمويلي فيتم الاسترشاد بالقاعدة الآتية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 507.

الفصل السادس: دراسة وتحليل التدفقات النقدية

بالنسبة للتدفق النقدي الاستثماري:

استخدام	(xxx)	+الأصول طويلة الأجل
مصدر	xxx	-الأصول طويلة الأجل

بالنسبة للتدفق النقدي التمويلي:

مصدر	xxx	+المطلوبات طويلة الأجل
استخدام	(xxx)	-المطلوبات طويلة الأجل
مصدر	xxx	+حقوق الملكية
استخدام	(xxx)	-حقوق الملكية

الجدول رقم 5: الشكل النموذجي لجدول التدفقات النقدية

اسم الشركة	
قائمة التدفقات النقدية	
الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة	
	<b>1-التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:</b>
***	المقبوضات من الأنشطة التشغيلية (مفصل كل بند على حدى)
(***)	المدفوعات من الأنشطة التشغيلية(مفصل على بند على حدى)
***	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (1)
	<b>2-صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:</b>
***	المقبوضات من الأنشطة الاستثمارية (مفصل كل بند على حدى)
(***)	المدفوعات من الأنشطة الاستثمارية (مفصل كل بند على حدى)
***	صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية (2)
	<b>3-التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية:</b>
***	المقبوضات من الأنشطة التمويلية (مفصل كل بند على حدى)
(***)	المدفوعات من الأنشطة التمويلية (مفصل كل بند على حدى)
***	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية (3)
***	(4)الزيادة أو النقص في النقدية من الأنشطة الثلاثة (3+2+1)
***	(5)رصيد النقدية في بداية الفترة في الميزانية

## الفصل السادس: دراسة وتحليل التدفقات النقدية

***	(6)رصيد النقدية في نهاية الفترة في الميزانية
-----	--

المصدر: رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية، الطبعة 2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص:423.

### 5-نسب تحليل التدفقات النقدية:

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوباً مهماً من أساليب تحليل التدفقات النقدية وتقييم الأداء في المنشآت المختلفة. ونبين فيما يأتي نسب التدفقات النقدية ومؤشرات الانخفاض والارتفاع فيها:<sup>1</sup>

#### 5-1-نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة:

وتعرف أيضاً بنسبة كفاية التدفق النقدي، وتأخذ هذه النسبة الصيغة الآتية:

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة =

الالتزامات المتداولة

إنَّ أهم ما تقيسه هذه النسبة هو قدرة المنشآت على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل، حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمنشأة، وهذا وتقاس مؤشرات هذه النسبة بالمرات. ويجب في كل الأحوال الحكم على مؤشر هذه النسبة من خلال مقارنتها بمعدل الصناعة التي تنتمي له المنشأة لاختلاف هذه المعدلات من قطاع لآخر.

#### 5-2-نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات:

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات =

إجمالي الالتزامات

تختلف هذه النسبة عن سابقتها من حيث شمول المقام لكل الالتزامات المستحقة على المنشأة سواء كانت تلك الالتزامات جارية أو غير جارية. وكلما كان الارتفاع لمؤشر هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً جيداً يبين قدرة المنشأة على تغطية التزاماتها.

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص:214-217.

## الفصل السادس: دراسة وتحليل التدفقات النقدية

### 5-3- المتبقى من تدفقات النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة:

تضم هذه النسبة في بسطها المتبقى من صافي تدفقات النشاط التشغيلي وهو ما يستخرج بعد طرح توزيعات الأسهم النقدية من صافي تدفقات النشاط التشغيلي، وتأخذ هذه النسبة الصيغة الآتية:

صافي تدفقات النشاط التشغيلي-توزيعات الأرباح النقدية

المتبقى من تدفقات النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة=

#### الالتزامات المتداولة

وأهم ما يميز هذه النسبة إظهارها لقدرة المنشآت على سداد ديونها قصيرة الأجل من صافي تدفقات التشغيل بعد سداد التوزيعات النقدية للمساهمين، إنَّ الحصول على عدد مرات عالٍ يبين نجاح المنشأة في توفير النقدية اللازمة لسداد الديون.

### 5-4- نسبة تدفقات النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح النقدية:

وتسمى أيضا نسبة القدرة على دفع التوزيعات. يلجأ المستثمرون والمساهمون لهذه النسبة لأنها تربط بين تدفقات النشاط التشغيلي وتوزيعات الأرباح مما يمكنهم من الاطمئنان على قدرة المنشأة على تغطية توزيعات الأرباح وتأخذ هذه النسبة الصيغة الآتية:

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

نسبة تدفقات النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح النقدية=

#### توزيعات الأرباح

والحصول على مؤشر عالٍ لهذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا، كما يمكن أن يطمئن المستثمرين والمساهمين على السياسة المتبعة من قبل الإدارة في مجال توزيع الأرباح وثبات واستقرار هذه السياسة خلال الأعوام المتتالية.

### 5-5- نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل:

يطلق عليها مؤشر النقدية التشغيلية ويمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية:

صافي التدفق النقدي التشغيلي

نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل=

## الفصل السادس: دراسة وتحليل التدفقات النقدية

### صافي الربح

حيث المؤشر الإيجابي يبين إلى أي مدى نجحت المنشأة في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية.

### 5-6- نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات:

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات =

المبيعات

### 5-7- نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:

وأهم ما يمكن أن تقدمه هذه النسبة هو التعرف على مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية والتي من المفترض أن تكون المصدر الأساسي للتدفقات النقدية في المشروع، وتبين هذه النسبة مدى كفاية هذه التدفقات لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل كسواء الأصول الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع بالإضافة إلى سداد توزيعات الأرباح النقدية المستحقة على المنشأة للمساهمين أو أية تدفقات نقدية خارجة أساسية أو ضرورية في أنشطة التمويل والاستثمار، والمؤشر العالي لهذه النسبة يعتبر دليلاً جيداً على سيولة المنشأة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها الرئيسية دون مشاكل.

وتحسب وفق العلاقة الآتية =

صافي التدفقات النقدية التشغيلية

إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل

**الفصل السابع: دراسة وتحليل**

**جدول تغيرات الأموال الخاصة**

## الفصل السابع: دراسة وتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة

### 1-تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يوضح جدول تغيرات الأموال الخاصة جميع الحركات التي أثرت على العناصر المشكلة للأموال الخاصة خلال سنة مالية معينة، ويقدم المعلومات الواجب إدراجها المتعلقة بالحركات المرتبطة ب:<sup>1</sup>

- النتيجة الصافية للفترة.

- كل عناصر النواتج والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة.

- تأثير تغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة.

- النتيجة الإجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة.

- العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة.

- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة.

### 2-الشكل النموذجي لجدول تغيرات الأموال الخاصة:

يأخذ جدول تغيرات الأموال الخاصة الشكل الآتي:

الجدول رقم 6: شكل جدول تغيرات الأموال الخاصة

تغيرات الأموال الخاصة	إحالات	رأس المال الاجتماعي	علاوات الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	احتياطات والنتيجة
رصيد نهاية السنة N_2						
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح- خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة في رأس المال						
نتيجة صافية للنشاط						

<sup>1</sup> شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص ص: 55-56.

## الفصل السابع: دراسة وتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة

						رصيد نهاية السنة N_1
						تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء
						إعادة تقييم القيم الثابتة
						الربح-خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج
						حصص موزعة
						زيادة رأس المال
						نتيجة صافية للنشاط
						رصيد نهاية السنة

المصدر: ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016-2017، ص ص: 61-62.

### 3- تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة:

سيتم التطرق إلى أهم النسب التي يتم بموجبها تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة فيما يأتي:<sup>1</sup>  
-نسبة النتيجة الصافية ÷ رأس المال.

-نسبة التوزيعات والتغيرات في حقوق المساهمين ÷ الأموال الخاصة.

-نسب الأسهم، توزيع الأرباح وقياس القيم السوقية، وتحسب من خلال: الأرباح الموزعة ÷ قيم عدد الأسهم.

-نسبة توزيع الأرباح، وتحسب من خلال: الأرباح الموزعة ÷ الأرباح الصافية.

-معامل سعر السهم إلى عائدته أو مضاعف السعر للعائد، ويحسب بالعلاقة التالية:

قيمة السهم السوقية ÷ ربح السهم.

-نسبة سعر السوق مقارنة بالقيمة المحاسبية، وتحسب بالعلاقة التالية:

قيمة السهم السوقية ÷ القيمة الدفترية للسهم.

-معدل دوران الأسهم، ويحسب وفق العلاقة الآتية:

<sup>1</sup> ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016-2017، ص ص: 62-63.

## الفصل السابع: دراسة وتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة

عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الدورة المحاسبية ÷ عدد الأسهم المكتتب بها في نهاية الدورة المحاسبية.

**الفصل الثامن: حالات عملية**

**شاملة حول التحليل المالي**

## الحالة الأولى

توفرت لديك المعلومات التالية لمؤسسة "وثام" في 12/31:

-ح/101 رأس المال الصادر=250000 دج

-ح/106 احتياطات= 30000 دج

-ح/15 مؤونات الأعباء= 20000 دج

-ح/203 مصاريف التنمية القابلة للتثبيت= 1920 دج

-ح/204 برمجيات المعلوماتية= 95000 دج

-ح/211 عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي= 8640 دج

-ح/213 بناءات= 22940 دج

-ح/218 التثبيات العينية الأخرى= 93600 دج

-ح/221 الأراضي الممنوح امتيازها= 2500 دج

-ح/30 المخزون من البضاعة= 13650 دج

-ح/31 المواد الأولية= 24000 دج

-ح/35 المخزون من المنتجات= 50000 دج

-ح/411 الزبائن= 86500 دج

-421 العاملون= 49900 دج

-ح/519 مساهمات بنكية جارية= 100000 دج

-ح/401 موردو المخزونات= 52900 دج

-ح/403 موردو السندات= 50000 دج

-ح/404 موردو التثبيات= 12450 دج

-ح/132 إعانات الاستثمار= 22050 دج

المطلوب: 1- تشكيل الميزانية المالية (قائمة المركز المالي) المفصلة؟

2- تشكيل الميزانية المالية المختصرة؟

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

الحل

1- تشكيل الميزانية المالية المفصلة:

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
<b>280000</b>	<b>أ-أموال خاصة:</b>	<b>2246000</b>	<b>أ-أصول غير جارية</b>
250000	رأس المال	<b>96920</b>	<b>1-تثبيات معنوية:</b>
30000	احتياطات	1920	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت
<b>42050</b>	<b>ب-خصوم غير جارية:</b>	95000	برمجيات المعلوماتية
22050	إعانات الاستثمار	<b>127680</b>	<b>2-تثبيات عينية:</b>
20000	مؤونات الأعباء	8640	عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي
<b>215350</b>	<b>ج-خصوم جارية:</b>	22940	البناءات
52900	موردو المخزونات	93600	التثبيات العينية الأخرى
50000	موردو السندات	2500	الأراضي الممنوح امتيازها
12450	موردو التثبيات	<b>0</b>	<b>3-التثبيات المالية:</b>
100000	مساهمات مصرفية جارية	<b>312800</b>	<b>ب-أصول جارية:</b>
		<b>87650</b>	<b>1-المخزون:</b>
		13650	المخزون من البضاعة
		24000	المواد الأولية
		50000	المخزون من المنتجات
		<b>136400</b>	<b>2-الحسابات المدينة:</b>
		86500	الزبائن
		49900	العاملون
		<b>0</b>	<b>3-الاستثمارات قصيرة الأجل:</b>
		<b>0</b>	<b>4-المصروفات المقيدة سلفا:</b>
		<b>88750</b>	<b>5-خزينة الأصول:</b>
		39000	البنك

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

		49750	الصندوق
537400	المجموع	537400	المجموع

-تشكيل الميزانية المالية المختصرة:

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
280000	أ-أموال خاصة	224600	أ-أصول غير جارية
42050	ب-خصوم غير جارية	312800	ب-أصول جارية
215350	ج-خصوم جارية		
537400	المجموع	537400	المجموع

## الحالة الثانية

توفرت لديك المعلومات التالية عن إحدى المؤسسات للسنة المالية 2014:

-مصاريف التنمية القابلة للتثبيت = 4000

-برمجيات المعلوماتية = 6000

-البناءات = 16000

-التثبيبات في شكل امتياز = 17000

-اهتلاك البناءات = 8000

-سندات المساهمة الأخرى = 6000

-تثبيبات مالية أخرى = 5000

-المخزون من البضاعة = 22000

-الأسهم الخاصة = 7000

-مؤونة البضاعة = 3000

-المدفوعات المقيدة سلفا = 4000

-المواد الأولية = 20000

-مورد مدين = 6000

-العاملون = 10000

-الصندوق = 13000

-رأس المال = 40000

-احتياطات = 14000

-البنك = 6000

-إعانات الاستثمار = 6000

-المؤونات للأعباء = 5000

-الإقتراضات والديون المماثلة = 30000

-زابون دائن = 9000

-مساهمات مصرفية جارية = 9000

-الهيئات الاجتماعية دائن ب = 15000

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

-موردو المخزونات والخدمات = 15000

-التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة = 4000

المطلوب: تشكيل الميزانية المالية المفصلة؟

الحل

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
<b>54000</b>	أ-أموال خاصة	<b>53000</b>	أ-أصول غير جارية
40000	رأس المال	<b>10000</b>	<b>1-تثبيات معنوية:</b>
14000	احتياطات	4000	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت
<b>41000</b>	ب-خصوم غير جارية	6000	برمجيات المعلوماتية
6000	إعانات الاستثمار	<b>32000</b>	<b>2-تثبيات عينية:</b>
5000	المؤونات للأعباء	7000	عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي
30000	الاقتراضات والديون المماثلة	8000	البناءات
<b>43000</b>	ج-خصوم جارية	17000	التثبيات في شكل امتياز
15000	موردو المخزونات والخدمات	<b>11000</b>	<b>3-تثبيات مالية:</b>
9000	زابون دائن	6000	سندات المساهمة الأخرى
15000	الهيئات الاجتماعية	5000	تثبيات مالية أخرى
4000	التسديدات الباقي القيام بها عن	<b>85000</b>	ب-أصول جارية:
	قيم التوظيف المنقولة	<b>39000</b>	<b>1-المخزون</b>
		19000	المخزون من البضاعة
		20000	المواد الأولية
		<b>16000</b>	<b>2-الحسابات المدينة</b>
		6000	مورد مدين
		10000	العاملون
		<b>7000</b>	<b>3-الاستثمارات قصيرة الأجل</b>
		7000	الأسهم الخاصة

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

		4000	4-مدفوعات مقيدة سلفا
		4000	المدفوعات المقيدة سلفا
		19000	5-خزينة الأصول
		6000	البنك
		13000	الصندوق
138000	المجموع	138000	المجموع

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

الحالة الثالثة:

الميزانية المالية التالية لمؤسسة ما للسنة المالية 2014 والمطلوب منك حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة.

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
2454000	أ-أموال خاصة	<b>2862500</b>	<b>أ-أصول غير جارية</b>
1202500	ب-خصوم غير جارية	2400000	تثبيات معنوية
855500	ج-خصوم جارية	312500	تثبيات عينية
		150000	تثبيات مالية
		<b>1649500</b>	<b>ب-أصول جارية:</b>
		550000	1-المخزون
		587500	2-الحسابات المدينة
		12000	3-استثمارات قصيرة الأجل
		0	4-مصروفات مقيدة سلفا
		500000	5-خزينة الأصول
<b>4512000</b>	<b>المجموع</b>	<b>4512000</b>	<b>المجموع</b>

الحل

✓ حساب رأس المال العامل الدائم:

أ-الطريقة الأولى: رأس المال العامل الدائم = أموال دائمة - أصول غير جارية

$$794000 = 2862500 - 3656500 = 2862500 - (1202500 + 2454000) =$$

ب- الطريقة الثانية: رأس المال العامل الدائم = أصول جارية - خصوم جارية

$$794000 = 855500 - 1649500 =$$

بما أنّ رأس المال العامل الدائم موجب فهذا يعني أنّ الأموال الدائمة غطت كل الأصول غير الجارية وبقي

جزء بمقدار رأس المال العامل الدائم ( 794000 ) لتغطية الأصول الجارية.

✓ حساب رأس المال العامل الخاص:

أ-الطريقة الأولى: رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول غير جارية

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

$$=2862500 - 2454000 = 408500 -$$

ب- الطريقة الثانية: رأس المال العامل الخاص = أصول جارية - (خصوم غير جارية + خصوم جارية)

$$= 1649500 - (855500 + 1202500) = 408500 -$$

رأس المال العامل الخاص سالب معنى هذا أنّ الأموال الخاصة لا تغطي الأصول غير الجارية، وهو ما يمكن أن يسبب خطراً على المؤسسة في المدى الطويل، لأنها ستلجأ لتغطية ما قيمته 408500 من الأصول غير الجارية بالخصوم غير الجارية، لكن في المقابل نجد أنّ رأس المال العامل الدائم موجب وبالتالي نستطيع القول أنّ المؤسسة تتمتع بوضعية مالية جيدة.

✓ حساب رأس المال العامل الإجمالي:

أ- الطريقة الأولى: رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية = 1649500

ب- الطريقة الثانية: رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - أصول غير جارية

$$= 2862500 - 4512000 = 1649500 -$$

لا يمكننا الحكم على قيمة رأس المال العامل الإجمالي إلاّ بعد معرفة سرعة دوران المخزون، وسرعة دوران المدينين.

✓ حساب رأس المال العامل الأجنبي:

أ- الطريقة الأولى: رأس المال العامل الأجنبي = خصوم غير جارية + خصوم جارية

$$= 855500 + 1202500 = 2058000 -$$

ب- الطريقة الثانية: رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - أموال خاصة

$$= 2454000 - 4512000 = 2058000 -$$

بما أنّ رأس المال العامل الأجنبي أقل من الأموال الخاصة، هذا يدل على أنّ المؤسسة تتمتع بوضعية مالية جيدة لأنها تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من اعتمادها على أموال الغير.

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

### الحالة الرابعة

من الميزانية المالية لمؤسسة " السلام " استخلصنا المعلومات الآتية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = 675000$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = 300000$$

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = 450000$$

$$\text{أصول ثابتة} = \frac{1}{4} \text{ مجموع الميزانية}$$

**المطلوب:** تشكيل الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة؟

#### الحل

$$\text{لدينا رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول الجارية} = 675000$$

$$\text{رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية} = \text{أصول جارية} - \text{خصوم جارية}$$

$$\text{ومنه: } 450000 = 675000 - \text{خصوم جارية}$$

$$\text{ومنه: خصوم جارية} = 675000 - 450000 \quad \text{ومنه: خصوم جارية} = 225000$$

$$\text{ولدينا رأس المال العامل الخاص} = \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{خصوم غير جارية}$$

$$\text{ومنه: خصوم غير جارية} = \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

$$\text{خصوم جارية} = 450000 - 300000 \quad \text{ومنه: خصوم غير جارية} = 150000$$

$$\text{لدينا: مجموع الميزانية من جانب الأصول} = \text{أصول جارية} + \text{أصول غير جارية}$$

$$\text{ولدينا الأصول غير الجارية} = \frac{1}{4} \text{ مجموع الميزانية}$$

$$\text{ومنه: مجموع الميزانية} = 675000 + \frac{1}{4} \text{ مجموع الميزانية}$$

$$\text{مجموع الميزانية} - \frac{1}{4} \text{ مجموع الميزانية} = 675000$$

$$\frac{3}{4} \text{ مجموع الميزانية} = 675000$$

$$\text{مجموع الميزانية} = \frac{3}{4} * 675000 \quad \text{ومنه: مجموع الميزانية} = 900000$$

$$\text{الأصول غير الجارية} = \frac{1}{4} * 900000 \quad \text{ومنه: الأصول غير الجارية} = 225000$$

$$\text{ولدينا مجموع الميزانية من جانب الخصوم} = \text{أموال خاصة} + \text{خصوم غير جارية} + \text{خصوم جارية}$$

$$900000 = \text{أموال خاصة} + 225000 + 150000 \quad \text{أموال خاصة} = 525000$$

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

تشكيل الميزانية المالية المختصرة:

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
525000	أموال خاصة	225000	أصول غير جارية
150000	خصوم غير جارية	675000	أصول جارية
225000	خصوم جارية		
<b>900000</b>	<b>المجموع</b>	<b>900000</b>	<b>المجموع</b>

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

### الحالة الخامسة

من الميزانية المختصرة لمؤسسة " X " تحصلنا على البيانات الآتية:

-ضعف الأموال الخاصة مضافا إليه خصوم غير جارية = 1500000 مطروحا منه ضعف الخصوم الجارية.

-ضعف الأموال الخاصة مضافا إليه نصف الخصوم غير الجارية = 1080000 مطروحا منه خصوم جارية.

-الأموال الخاصة مضافا إليها 3/2 خصوم جارية = 1035000 مطروحا منه خصوم غير جارية.

-الأصول غير الجارية = 3/1 مجموع الميزانية.

-المخزون = 70% من الأصول غير الجارية.

-الحسابات المدينة = 60% أصول غير جارية.

-خزينة الأصول مطلوب حسابها.

المطلوب: 1- حساب عناصر الميزانية المالية المختصرة علما أنّ استثمارات قصيرة الأجل والمصروفات المقيدة سلفا معدومة.

2- حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة.

### الحل

1- إعادة تشكيل الميزانية المالية المختصرة:

لدينا: 2 أموال خاصة + خصوم غير جارية = 1500000 - 2 خصوم جارية ..... (1)

2 أموال خاصة + 1/2 خصوم غير جارية = 1080000 - خصوم جارية ..... (2)

2 أموال خاصة + 2/1 خصوم غير جارية + خصوم جارية = 1080000 ..... (3)

أموال خاصة + 3/2 خصوم جارية = 1035000 - خصوم غير جارية ..... (4)

بطرح المعادلة (2) من المعادلة (1) نجد:

1/2 خصوم غير جارية = 420000 - خصوم جارية

1/2 خصوم غير جارية + خصوم جارية = 420000 ..... (5)

بتعويض العلاقة (5) في العلاقة (3) نجد:

2 أموال خاصة + 420000 = 1080000 ومنه: 2 أموال خاصة = 660000

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

$$\text{ومنه: أموال خاصة} = 660000 / 2 \quad \text{أموال خاصة} = 330000$$

بتعويض قيمة الأموال الخاصة في المعادلة (4) نجد:

$$330000 + 3/2 \text{ خصوم جارية} = 1035000 - \text{خصوم غير جارية}$$

$$3/2 \text{ خصوم جارية} + \text{خصوم غير جارية} = 705000 \dots\dots\dots (6)$$

بضرب المعادلة (6) في  $\frac{1}{2}$  نجد:

$$6/2 \text{ خصوم جارية} + \frac{1}{2} \text{ خصوم غير جارية} = 352500 \dots\dots\dots (7)$$

ب طرح المعادلة (7) من المعادلة (5) نجد:

$$3/2 \text{ خصوم جارية} = 67500 \quad \text{ومنه: خصوم جارية} = 101250$$

$$\text{من المعادلة (6) نجد: } 3/2 (101250) + \text{خصوم غير جارية} = 705000$$

$$\text{خصوم غير جارية} = 705000 - 67500 = \text{خصوم غير جارية} = 637500$$

مجموع الميزانية من جانب الخصوم = أموال خاصة + خصوم غير جارية + خصوم جارية

$$= 330000 + 101250 + 637500 = \text{مجموع الميزانية} = 1068750$$

$$\text{لدينا أصول غير جارية} = 3/1 \text{ مجموع الميزانية} = 3/1 (1068750) \text{ أصول غير جارية} = 356250$$

$$\text{أصول جارية} = \text{مجموع الميزانية} - \text{أصول غير جارية} = 1068750 - 356250$$

$$\text{أصول جارية} = 712500$$

$$\text{المخزون} = 70\% \text{ أصول غير جارية} = 0.7 (356250) \text{ المخزون} = 249375$$

$$\text{الحسابات المدينة} = 60\% \text{ أصول غير جارية} = 0.6 (356250) \text{ الحسابات المدينة} = 213750$$

خزينة الأصول = أصول جارية - المخزون - الحسابات المدينة - استثمارات قصيرة الأجل - المصروفات

المقيدة سلفا

$$\text{خزينة الأصول} = 712500 - 249375 - 213750 - 0 - 0 = \text{خزينة الأصول} = 249375$$

2- حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة:

$$2-1 \text{ رأس المال العامل الدائم:}$$

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = \text{أموال دائمة} - \text{أصول غير جارية} = (330000 + 637500) - 356250$$

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = 611250$$

$$2-2 \text{ رأس المال العامل الخاص:}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أموال خاصة} - \text{أصول غير جارية} = 330000 - 356250$$

**الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي**

**رأس المال العامل الخاص = - 26250**

**2-3- رأس المال العامل الإجمالي:**

**رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية = 712500**

**2-4- رأس المال العامل الأجنبي:**

**رأس المال العامل الأجنبي = خصوم غير جارية + خصوم جارية = 637500 + 101250**

**رأس المال العامل الأجنبي = 738750**

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

الحالة السادسة

لتكن لديك الميزانية المالية التالية لمؤسسة ما للسنة المالية 2012:

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
32875	أ-أموال خاصة	51375	أ-أصول غير جارية
20000	رأس المال	35125	تثبيات معنوية
12875	احتياطات	12750	تثبيات عينية
18500	ب-خصوم غير جارية	3500	تثبيات مالية
9500	إعانات الاستثمار الأخرى	38500	ب- أصول جارية
9000	المؤونات للأعباء	21250	1-المخزون
38500	ج-خصوم جارية	7750	2-الحسابات المدينة
15000	دائنون	2500	3-استثمارات قصيرة الأجل
23500	حسابات مصرفية جارية	4500	4-المصروفات المقيدة سلفا
		2500	5-خزينة الأصول
89875	المجموع	89875	المجموع

المطلوب: إذا علمت أن أرصدة أول مدة كانت كما يأتي:

المخزون = 20050

المدينون = 8000

الدائنون = 13000

نسبة المبيعات الآجلة =  $\frac{3}{1}$  من المبيعات

وكانت قائمة الدخل للمؤسسة عن الفترة المنتهية في 31 / 12 موضحة فيما يأتي:

	200000	صافي المبيعات
	54000	تكلفة البضاعة المباعة
146000		مجمل الدخل
	23000	المصاريف الإدارية
123000		صافي الربح قبل الضريبة

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

23370		الضريبة على الدخل
99630		صافي الربح

1- أحسب نسب السيولة؟

2- أحسب نسب النشاط؟

3- أحسب نسب المديونية؟

4- أحسب نسب الربحية؟

### الحل

1- حساب نسب السيولة:

1-1- حساب نسبة التداول:

أصول جارية 38500

نسبة التداول =  $\frac{38500}{1} = 38500$

خصوم جارية 38500

نسبة التداول = 1 معناه أنّ الأصول الجارية مساوية للخصوم الجارية وهذا يعني أنّ قاعدة التوازن المالي محققة.

1-2- نسبة السيولة السريعة:

النقدية+الاستثمارات قصيرة الأجل + الذمم 7750+2500+2500

نسبة السيولة السريعة =  $\frac{7750+2500+2500}{38500}$

الخصوم الجارية 38500

= 0.33

نلاحظ انخفاض نسبة السيولة في المؤسسة مما يدفعها للجوء للمخزون لتغطية الالتزامات المتداولة.

1-3- نسبة النقدية:

النقد 2500

نسبة النقدية =  $\frac{2500}{38500} = 0.06$

الخصوم الجارية 38500

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

إنّ انخفاض نسب النقدية يدل على أن هذه الأخيرة لم تتمكن من تغطية 6% فقط من مجموع الأصول الجارية.

### 2-نسب النشاط:

#### 2-1-معدل دوران الأصول:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات السنوية الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{200000}{89875} = 2.22 \text{ مرة}$$

من خلال معدل دوران الأصول نلاحظ أنّ ارتفاع قيمته تدل على حسن استغلال المؤسسة لأصولها ممّا انعكس على ارتفاع قيمة المبيعات.

#### 2-2-معدل دوران الأصول الثابتة:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات السنوية الصافية}}{\text{الأصول الثابتة}} = \frac{200000}{51375} = 3.89 \text{ مرة}$$

إنّ ارتفاع معدل دوران الأصول الثابتة يعبر عن حسن استغلال المؤسسة لأصولها الثابتة، مما ينعكس على ارتفاع المبيعات.

#### 2-3-معدل دوران الأصول المتداولة:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات السنوية الصافية}}{\text{الأصول المتداولة}} = \frac{200000}{38500} = 5.19$$

هذا المعدل يعتبر معيار تاريخي وبالتالي لا يمكن الحكم عليه إلا إذا تمت مقارنته معدل الصناعة أو معدل دوران الأصول المتداولة لسنوات سابقة.

#### 2-4-معدل دوران المخزون:

المبيعات

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

متوسط المخزون

**الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي**

$$\begin{aligned} & \text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة} = 20050 + 21250 \\ & \text{حيث متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}}{2} = \frac{20050 + 21250}{2} = 20650 \\ & \text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{معدل دوران المخزون}} = \frac{200000}{20650} = 9.68 \text{ مرات} \end{aligned}$$

بالنظر إلى معدل دوران المخزون نلاحظ أنه مرتفع، وهذا ما يفسر نجاح المؤسسة في تصريف مخزونها.

**2-5- فترة التخزين:**

$$\begin{aligned} & \text{فترة التخزين} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}} = \frac{360}{9.68} = 37.17 \text{ يوم} \end{aligned}$$

نلاحظ أنّ فترة التخزين منخفضة ( 37 يوم) وهو ما يفسر سرعة بيع المخزون وبالتالي زيادة المبيعات.

**2-6- معدل دوران الذمم المدينة:**

$$\begin{aligned} & \text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}} \\ & \text{حيث متوسط الذمم المدينة} = \frac{\text{الذمم المدينة أول مدة} + \text{الذمم المدينة آخر مدة}}{2} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{7750 + 8000}{2} = 7875 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{3/1 \times 200000}{7875} = 8.46 \text{ مرة} \end{aligned}$$

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

### 2-7- متوسط فترة التحصيل:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}} = \frac{360}{8.46} = 42.52 \text{ يوم}$$

### 2-8- معدل دوران الذمم الدائنة:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات}}{\text{الذمم الدائنة}} = \frac{54000}{15000} = 3.6 \text{ مرة}$$

### 3-9- فترة الائتمان الممنوحة للمؤسسة:

$$\text{فترة الائتمان الممنوحة للمؤسسة} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}} = \frac{360}{3.6} = 100 \text{ يوم}$$

من فترة الائتمان الممنوحة للمؤسسة نلاحظ أنّ المؤسسة تتمتع بفترة طويلة لتسديد ديونها اتجاه مورديها، خصوصا إذا قمنا بمقارنتها مع فترة التحصيل الممنوحة للعملاء، حيث نلاحظ أنّ فترة التحصيل أقل من فترة الائتمان وهذا ما يسمح للمؤسسة بتحصيل ديونها من عملائها قبل الفترة الممنوحة لها من قبل مورديها لتسديد ما عليها من ديون.

### 3-نسب المديونية:

#### 3-1- نسبة الاقتراض إلى الملكية:

$$\text{نسبة الاقتراض إلى الملكية} = \frac{\text{الاقتراض}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{38500+18500}{32875} = 173.38\%$$

نلاحظ ارتفاع نسبة الاقتراض إلى الملكية وهو ما يفسر اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجي أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة وبالتالي زيادة درجة المخاطرة في المؤسسة.

#### 3-2- نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية:

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

38500 الخصوم المتداولة

نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية =  $\frac{38500}{38500} = 1.17$

38500 حقوق الملكية

إن ارتفاع نسبة الخصوم المتداولة (( أكثر من 1)) إلى حقوق الملكية يدل على أنّ المخاطر التي يتحملها الدائنون تفوق المخاطر التي يتحملها أصحاب المؤسسة.

### 3-3- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة:

32875 حقوق الملكية

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة =  $\frac{32875}{51375} = 0.63$

51375 الأصول الثابتة

انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة يعبر عن عجز حقوق الملكية على تغطية الأصول الثابتة، مما يدفع الإدارة إلى الاقتراض لتغطية أي أصول ثابتة إضافية.

### 3-4- نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض:

38500 الأصول المتداولة

نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض =  $\frac{38500}{38500+18500} = 0.67$

38500+18500 مجموع الالتزامات للغير

ارتفاع نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض (67%) يفسر قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها اتجاه الغير انطلاقاً من أصولها المتداولة.

### 3-5- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:

57000 مجموع الالتزامات للغير

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول =  $\frac{57000}{89875} = 0.63$

89875 مجموع الأصول

إن ارتفاع نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (63%) يعبر عن الوضعية المالية غير الجيدة للمؤسسة وعدم قدرتها على سداد التزاماتها خاصة طويلة الأجل.

### 4- نسب الربحية:

#### 4-1- دراسة ربحية الأموال المستثمرة:

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

$$\begin{array}{l} \text{صافي الربح بعد الضريبة} \\ 99630 \\ \text{أ-معدل العائد على الأموال المستثمرة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{رأس المال المستثمر}} = \frac{99630}{22100} = 4.50 \end{array}$$

لا نستطيع الحكم على مؤشر معدل العائد على الأموال المستثمرة إلا إذا تمت مقارنته بسعر الفائدة السائد في السوق.

$$\begin{array}{l} \text{صافي الربح بعد الضريبة} \\ 99630 \\ \text{ب-معدل العائد على الأموال الخاصة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{99630}{32875} = 3.03 \end{array}$$

بما أنّ معدل العائد على الأموال المستثمرة أكبر من معدل العائد على الأموال الخاصة فمنه نستنتج أن معدل الفائدة أعلى من معدل العائد على الأموال الخاصة.

### 4-2-دراسة ربحية المبيعات:

$$\begin{array}{l} \text{صافي الربح بعد الضريبة} \\ 99630 \\ \text{نسبة ربحية المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} = \frac{99630}{200000} = 0.49 \end{array}$$

انخفاض نسبة ربحية المبيعات يعتبر مؤشرا سلبيا بالنسبة للمؤسسة، لأنه يعبر عن انخفاض قدرة المبيعات على خلق الأرباح.

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

### الحالة السابعة

لتكن لديك المعلومات التالية عن مؤسسة "أنفال" للسنة المالية 2012:

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
675000	أموال خاصة	600000	أصول غير جارية
375000	خصوم غير جارية	900000	أصول جارية
450000	خصوم جارية	450000	المخزون
		300000	الحسابات المدينة
		150000	خزينة الأصول
1500000	المجموع	1500000	المجموع

المطلوب:

تحليل المركز المالي طويل الأجل من خلال:

- وجهة نظر أصحاب الديون طويلة الأجل.

- وجهة نظر إدارة المنشأة.

### الحل

1- تحليل المركز المالي طويل الأجل من خلال وجهة نظر أصحاب الديون طويلة الأجل:

1-1- نسبة التمويل الخارجي للأصول:

ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = \frac{\text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{صافي الأصول}} \times 100$$

صافي الأصول

$$450000 + 375000$$

$$55\% = 100 \times \frac{825000}{1500000} =$$

$$1500000$$

إن ارتفاع نسبة التمويل الخارجي للأصول يعبر عن زيادة مساهمة الديون في مجموع الخصوم.

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

### 1-2-الوزن النسبي للديون طويلة الأجل:

ديون طويلة الأجل

$$100 \times \frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}} = \text{الوزن النسبي للديون طويلة الأجل}$$

ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

375000

375000

$$100 \times \frac{375000}{825000} = 45.45\% = \text{الوزن النسبي للديون طويلة الأجل}$$

825000

450000 + 375000

نلاحظ أنّ الوزن النسبي للديون طويلة الأجل تمثل 45.45% من مجموع الديون، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الديون طويلة الأجل مما يعرض المؤسسة إلى مخاطر في المدى الطويل.

### 1-3-نسبة تغطية الديون طويلة الأجل:

صافي الأصول الثابتة

$$100 \times \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{ديون طويلة الأجل}} = \text{نسبة تغطية الديون طويلة الأجل}$$

ديون طويلة الأجل

600000

$$100 \times \frac{600000}{375000} = 160\%$$

375000

إنّ ارتفاع نسبة تغطية الديون طويلة الأجل يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة، خصوصا وأنّ مساهمة الديون طويلة الأجل في تغطية الأصول الثابتة أقل من نسبة مساهمة الأموال الخاصة في تغطية الأصول الثابتة.

### 2-تحليل المركز المالي طويل الأجل من خلال وجهة نظر إدارة المنشأة:

#### 2-1-نسبة المديونية قصيرة الأجل:

450000

الديون قصيرة الأجل

$$100 \times \frac{450000}{675000} = 66.66\% = \text{نسبة المديونية قصيرة الأجل}$$

675000

حقوق الملكية

من خلال نسبة المديونية قصيرة الأجل يتضح أنّ حقوق الملكية أكبر من الديون قصيرة الأجل، وهو ما يعتبر مؤشرا إيجابيا للمؤسسة.

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

### 2-2- نسبة المديونية كاملة:

$$\text{نسبة المديونية كاملة} = 100 \times \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}} = 100 \times \frac{450000+375000}{675000} = 122.22\%$$

من خلال قيمة نسبة المديونية الكاملة يتضح أنّ مجموع الديون أكبر من الأموال الخاصة وهو ما يفقد المؤسسة استقلالها المالي لأنها تعتمد على أموال الغير أكثر من اعتمادها على الأموال الخاصة.

### 2-3- نسبة المديونية طويلة الأجل:

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = 100 \times \frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{أموال خاصة}} = 100 \times \frac{375000}{675000} = 55.55\%$$

إنّ ظهور نسبة المديونية طويلة الأجل أقل من 100% يدل على أنّ المؤسسة تعتمد على نسبة قليلة من الديون طويلة الأجل مقارنة بالأموال الخاصة وهو ما يعبر عن الاستقلالية المالية للمؤسسة.

## الحالة الثامنة

انطلاقاً من المعلومات الخاصة بالسنة المالية 2015 لمؤسسة ما، المطلوب إعادة تشكيل الميزانية المالية المختصرة:

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = 230000$$

أموال خاصة + خصوم غير جارية

$$1.92 = \frac{\text{أصول غير جارية}}{\text{أموال خاصة}}$$

أصول غير جارية

أموال خاصة

$$1.6 = \frac{\text{أصول غير جارية}}{\text{أموال خاصة}}$$

أصول غير جارية

$$\text{نسبة التداول} = 7/30 \quad \text{نسبة السيولة السريعة} = 63/153 \quad \text{نسبة النقدية} = 56/80$$

علماً أنّ الاستثمارات قصيرة الأجل والمصروفات المقيدة سلفاً معدومة.

## الحل

لدينا رأس المال العامل الدائم = (أموال خاصة + خصوم غير جارية) - أصول غير جارية = 230000

ومنه (أموال خاصة + خصوم غير جارية) = 230000 + أصول غير جارية.....(1)

ولدينا أموال خاصة + خصوم غير جارية

$$1.92 = \frac{\text{أصول غير جارية}}{\text{أموال خاصة + خصوم غير جارية}}$$

أصول غير جارية

ومنه أموال خاصة + خصوم غير جارية = 1.92 أصول غير جارية .....(2)

بتعويض العلاقة رقم (2) في العلاقة رقم (1) نجد:

$$1.92 \text{ أصول غير جارية} = 230000 + \text{أصول غير جارية}$$

$$0.92 \text{ أصول غير جارية} = 230000 \text{ ومنه: أصول غير جارية} = 0.92 / 230000$$

$$\text{ومنه: أصول غير جارية} = 250000$$

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

أموال خاصة

$$1.6 = \frac{\text{لدينا من المعطيات}}{\text{أصول غير جارية}}$$

أصول غير جارية

$$\text{ومنه: أموال خاصة} = 250000 \times 1.6 = 400000 \text{ أموال خاصة}$$

$$\text{لدينا من العلاقة (2) أموال خاصة} + \text{خصوم غير جارية} = 1.92 \times \text{أصول غير جارية} = 250000 \times 1.92 = 480000 =$$

$$400000 + \text{خصوم غير جارية} = 480000 \text{ ومنه خصوم غير جارية} = 480000 - 400000$$

$$= 80000 \text{ خصوم غير جارية}$$

أصول جارية 30

$$\text{لدينا نسبة التداول} = \frac{\text{أصول جارية}}{\text{خصوم جارية}} = \frac{30}{7} \text{ ..... (3)}$$

$$\text{ولدينا رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية} = \text{أصول جارية} - \text{خصوم جارية} = 230000$$

$$\text{ومنه: أصول جارية} = 230000 + \text{خصوم جارية} \text{ ..... (4)}$$

بتعويض العلاقة (4) في العلاقة (3) نجد:

$$230000 + \text{خصوم جارية}$$

$$= \frac{7}{30}$$

خصوم جارية

$$30 \text{ خصوم جارية} = 1610000 + 7 \text{ خصوم جارية} \text{ ومنه: } 23 \text{ خصوم جارية} = 1610000$$

$$\text{خصوم جارية} = 70000$$

لدينا مجموع الميزانية من جانب الخصوم = أموال خاصة + خصوم غير جارية + خصوم جارية

$$\text{مجموع الخصوم} = 400000 + 80000 + 70000 \text{ مجموع الميزانية} = 550000$$

النقدية

النقدية

$$\text{ولدينا نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{خصوم جارية}} = \frac{56}{80} = \frac{70000}{560000}$$

70000

خصوم جارية

$$56 \text{ النقدية} = 560000 \text{ ومنه النقدية} = 56 / 560000 \text{ ومنه: النقدية} = 100000$$

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

النقدية + الاستثمارات قصيرة الأجل + الذمم

$$63 / 153 = \frac{\text{لدينا نسبة السيولة السريعة}}{\text{خصوم جارية}} = \frac{63}{153}$$

خصوم جارية

$$100000 + 0 + \text{الذمم}$$

$$63 / 153 = \frac{10710000 = 6300000 + 63 \text{ الذمم}}{70000}$$

$$4410000 = 63 \text{ الذمم} \quad \text{ومنه الذمم} = 4410000 / 63 = \text{الذمم} = 70000$$

مجموع الميزانية من جانب الأصول = أصول غير جارية + أصول جارية

$$550000 = 250000 + \text{أصول جارية}$$

$$\text{ومنه أصول جارية} = 550000 - 250000 = \text{أصول جارية} = 300000$$

لدينا أصول جارية = المخزون + الحسابات المدينة (الذمم) + استثمارات قصيرة الأجل + مصروفات مقيدة سلفا + النقدية (خزينة الأصول)

المخزون = أصول جارية - الذمم - استثمارات قصيرة الأجل - مصروفات مقيدة سلفا - النقدية

$$\text{المخزون} = 300000 - 70000 - 0 - 0 - 10000 = \text{المخزون} = 130000$$

تشكيل الميزانية المالية المختصرة:

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
1- أصول غير جارية	250000	أموال خاصة	400000
2- أصول جارية	130000	خصوم غير جارية	80000
المخزون	130000	خصوم جارية	70000
الحسابات المدينة	70000		
استثمارات قصيرة الأجل	0		
مصروفات مقيدة سلفا	0		
النقدية	100000		
<b>المجموع</b>	<b>550000</b>	<b>المجموع</b>	<b>550000</b>

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

الحالة التاسعة

إليك بعض أرصدة ميزان المراجعة في 31-12-2017 لمؤسسة "الكوكب" كمايلي:

المنتجات			الأعباء		
المبالغ	اسم الحساب	رقم الحساب	المبالغ	اسم الحساب	رقم الحساب
1050000	المبيعات والمنتجات الملحقة	70	800000	مشتريات مستهلكة	60
			170000	الخدمات الخارجية	61
240000	الإنتاج المخزن	72	70000	الخدمات الخارجية الأخرى	62
120000	الإنتاج المثبت	73			
160000	إعانات الاستغلال	74	260000	أعباء المستخدمين	63
200000	المنتجات العملية الأخرى	75	120000	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	64
120000	المنتجات المالية	76	140000	الأعباء العملية الأخرى	65
70000	المنتجات غير العادية	77	90000	الأعباء المالية	66
60000	الاسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات	78	50000	الأعباء غير العادية	67
			100000	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	68
			38000	الضرائب على النتائج	69

المطلوب:

- 1- احسب القيمة المضافة؟
- 2- احسب إجمالي فائض الاستغلال؟
- 3- احسب النتيجة العملية؟
- 4- احسب النتيجة المالية؟
- 5- احسب النتيجة العادية قبل الضريبة؟

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

6- احسب النتيجة الصافية للسنة المالية علماً أنّ معدل الضريبة 19%؟

7- احسب النتيجة غير العادية؟

8- احسب النتيجة الصافية للسنة المالية؟

9- احسب معدل الإدماج؟

10- احسب نسب تجزئة القيمة المضافة؟

11- احسب نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال؟

12- إعداد جدول أرصدة النتائج؟

### الحل

#### 1- حساب القيمة المضافة:

القيمة المضافة = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

إنتاج السنة المالية = المبيعات والمنتجات الملحقة + الإنتاج المخزن + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال

$$\text{إنتاج السنة المالية} = 105000 + 240000 + 120000 + 160000 = 1570000$$

استهلاك السنة المالية = مشتريات مستهلكة + الخدمات الخارجية + الخدمات الخارجية الأخرى

$$\text{استهلاك السنة المالية} = 800000 + 170000 + 70000 = 1040000$$

$$\text{القيمة المضافة} = 1570000 - 1040000 = 530000$$

#### 2- حساب إجمالي فائض الاستغلال:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة - أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = 530000 - 260000 - 120000 = 150000$$

#### 3- حساب النتيجة العمليّة:

النتيجة العمليّة = إجمالي فائض الاستغلال + المنتجات العمليّة الأخرى + الاسترجاعات على خسائر

القيمة والمؤونات - الأعباء العمليّة الأخرى - مخصصات الاهتلاكات والمؤونات

$$\text{النتيجة العمليّة} = 150000 + 200000 + 100000 - 140000 - 60000 = 170000$$

#### 4- حساب النتيجة المالية:

النتيجة المالية = المنتجات المالية - الأعباء المالية

$$\text{النتيجة المالية} = 90000 - 120000 = 30000$$

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

### 5- حساب النتيجة العادية قبل الضريبة:

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

$$\text{النتيجة العادية قبل الضريبة} = 30000 + 170000 = 200000$$

### 6- حساب النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - قيمة الضريبة

قيمة الضريبة = النتيجة العادية قبل الضريبة × معدل الضريبة

$$\text{قيمة الضريبة} = 0.19 \times 200000 = 38000$$

$$\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} = 200000 - 38000 = 162000$$

### 7- حساب النتيجة غير العادية:

النتيجة غير العادية = المنتجات غير العادية - الأعباء غير العادية

$$\text{النتيجة غير العادية} = 70000 - 50000 = 20000$$

### 8- حساب النتيجة الصافية للسنة المالية:

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

$$\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} = 162000 + 20000 = 182000$$

### 9- حساب معدل الإدماج:

$$\text{معدل الإدماج} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{المبيعات}} = \frac{1050000}{530000} = 0.50$$

### 10- حساب نسب تجزئة القيمة المضافة:

$$\text{- بالنسبة للمستخدمين} = \frac{\text{أعباء المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}} = \frac{260000}{530000} = 0.49$$

- بالنسبة للدولة = الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة / القيمة المضافة

$$= \frac{12000}{530000} = 0.22$$

- بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / القيمة المضافة

$$= \frac{530000}{150000} = 0.28$$

### 11- حساب نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال:

- بالنسبة للتنبيات = مخصصات الاهتلاكات والمؤونات / إجمالي فائض الاستغلال

$$= \frac{150000}{100000} = 0.66$$

- بالنسبة للمقرضين = أعباء مالية / إجمالي فائض الاستغلال

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

$$0.6 = 150000 / 90000 =$$

- بالنسبة للمؤسسة = النتيجة العادية قبل الضريبة / إجمالي فائض الاستغلال

$$1.33 = 150000 / 200000 =$$

12- إعداد جدول أرصدة النتائج:

المبلغ	البيان	رقم الحساب
1050000	المبيعات والمنتجات الملحقة	70
240000	إنتاج مخزن	72
120000	إنتاج مثبت	73
160000	إعانات الاستغلال	74
<b>1570000</b>	<b>إنتاج السنة المالية</b>	
800000	مشتريات مستهلكة	60
170000	خدمات خارجية	61
70000	خدمات خارجية أخرى	62
<b>1040000</b>	<b>استهلاك السنة المالية</b>	
<b>530000</b>	<b>القيمة المضافة</b>	
260000	أعباء المستخدمين	63
120000	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	64
<b>150000</b>	<b>إجمالي فائض الاستغلال</b>	
200000	المنتجات العملياتية الأخرى	75
50000	الأعباء العملياتية الأخرى	65
100000	المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	68
60000	الاسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات	78
<b>170000</b>	<b>النتيجة العملياتية</b>	
120000	المنتجات المالية	76
90000	الأعباء المالية	66

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

30000	النتيجة المالية	
200000	النتيجة العادية قبل الضريبة	
38000	الضرائب الواجب دفعها	69
162000	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
70000	المنتجات غير العادية	77
50000	الأعباء غير العادية	67
20000	النتيجة غير العادية	
182000	النتيجة الصافية للسنة المالية	

## الحالة العاشرة

تم استخراج الأرصدة التالية من دفاتر مؤسسة "x" في 31-12-N نوضحها فيما يأتي:

- القيمة المضافة = 120000

-المنتجات العملية الأخرى = 900000

-أعباء المستخدمين = 1000000

-الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة = 100000

-الأعباء العملية الأخرى = 500000

-المخصصات للاهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة = 65000

-الاسترجاعات على خسائر القيمة = 300000

-المنتجات المالية = 150000

-الأعباء المالية = 175000

-معدل الضريبة = 19%

-الأعباء والمنتجات غي العادية معدومة

المطلوب: حساب النتيجة الصافية للسنة المالية.

## الحل

حساب النتيجة الصافية للسنة المالية:

لدينا إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة - أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

إجمالي فائض الاستغلال = 120000 - 100000 - 100000 = 100000

النتيجة العملية = إجمالي فائض الاستغلال + الاسترجاعات على خسائر القيمة + المنتجات العملية

الأخرى - الأعباء العملية الأخرى - مخصصات الاهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة

النتيجة العملية = 100000 + 900000 - 100000 - 500000 - 65000 = 535000

النتيجة المالية = المنتجات المالية - الأعباء المالية

النتيجة المالية = 150000 - 175000 = -25000

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملية + النتيجة المالية

**الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي**

$$\text{النتيجة العادية قبل الضريبة} = 535000 - 25000 = 510000$$

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضريبة} - \text{قيمة الضريبة}$$

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = 510000 - (0.19 \times 510000)$$

$$= 96900 - 510000 = 413100$$

$$\text{النتيجة غير العادية} = 0$$

$$\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} + \text{النتيجة غير العادية}$$

$$= 413100 + 0 = 413100$$

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

### الحالة الحادي عشر

المعلومات التالية مستخرجة من دفاتر مؤسسة ما بتاريخ 31-12 :

ح/60 ( مشريات مستهلكة)، ح/61 ( الخدمات الخارجية)، ح/62 ( الخدمات الخارجية الأخرى)، ح/63 (أعباء المستخدمين)، ح/64 ( الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة)، ح/65 ( الأعباء العملياتية الأخرى)، ح/66 ( الأعباء المالية)، ح/67 (الأعباء غير العادية)، ح/68 (المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة)، ح/69 (الضرائب على النتائج)، تمثل الحسابات السابقة متتالية حسابية أساسها 360000.

حيث ح/69 (الضرائب على النتائج) قيمته 490000

ح/70 (المبيعات) = 2000000

ح/72 (إنتاج مخزن) = 1000000

ح/74 (إعانات الاستغلال) = 200000

ح/75 (المنتجات العملياتية الأخرى) = 600000

ح/76 (المنتجات المالية) = 550000

ح/77 (المنتجات غير العادية) = 460000

ح/78 (الاسترجاعات على خسائر القيمة) = 500000

المطلوب:

1- حساب كل عبء من الأعباء السابقة؟

2- حساب النتيجة العادية قبل الضريبة إذا كان معدل الضريبة = 19%؟

3- حساب النتيجة الصافية للسنة المالية؟

4- تشكيل جدول أرصدة النتائج؟

### الحل

1- حساب كل عبء من الأعباء:

لدينا ح/69 = 490000

بما أن الأعباء تشكل فيما بينها متتالية حسابية أساسها 30000 فإن ح/69 = ح/68 + 30000

ومنه ح/68 = ح/69 - 30000 = 490000 - 30000 = ح/68 = 460000

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

$$30000 + 67 / ح = 68 / ح \quad \text{ومنه: } 67 / ح = 68 / ح - 30000 = 460000 - 30000$$
$$430000 = 67 / ح$$

وينفس الطريقة نكمل بقية الحسابات:

$$310000 = 63 / ح \quad 340000 = 64 / ح \quad 370000 = 65 / ح \quad 400000 = 66 / ح$$
$$220000 = 60 / ح \quad 250000 = 61 / ح \quad 280000 = 62 / ح$$

### 2- حساب النتيجة العادية قبل الضريبة:

لدينا القيمة المضافة = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

$$\text{إنتاج السنة المالية} = 70 / ح + 72 / ح + 74 / ح = 200000 + 1000000 + 200000$$
$$\text{إنتاج السنة المالية} = 2200000$$

$$\text{استهلاك السنة المالية} = 60 / ح + 61 / ح + 62 / ح = 280000 + 250000 + 220000 = 750000$$
$$\text{القيمة المضافة} = 2200000 - 750000 = 1450000$$

$$\text{إجمالي فائض الإستغلال} = \text{القيمة المضافة} - \text{أعباء المستخدمين} - \text{الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة}$$
$$800000 = 340000 - 310000 - 1450000 =$$

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{إجمال فائض الاستغلال} + \text{المنتجات العملياتية الأخرى} + \text{الاسترجاعات على خسائر}$$
$$\text{القيمة والمؤونات} - \text{الأعباء العملياتية الأخرى} - \text{مخصصات الاهتلاكات والمؤونات}$$

$$\text{النتيجة العملياتية} = 800000 + 600000 + 500000 - 370000 - 460000 = 1070000$$

$$\text{النتيجة المالية} = \text{المنتجات المالية} - \text{الأعباء المالية} = 550000 - 400000 = 150000$$

$$\text{النتيجة العادية قبل الضريبة} = \text{النتيجة العملياتية} + \text{النتيجة المالية} = 1070000 + 150000$$

$$\text{النتيجة العادية قبل الضريبة} = 1220000$$

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - قيمة الضريبة

$$988200 = 1220000 - (0.19 \times 1220000) = 1220000 - 231800$$

### 2- حساب النتيجة الصافية للسنة المالية:

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

النتيجة غير العادية = المنتجات غير العادية - الأعباء غير العادية

$$30000 = 430000 - 460000 =$$

$$\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} = 988200 + 30000 = 1018200$$

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

3- تشكيل جدول أرصدة النتائج:

المبلغ	البيان	رقم الحساب
2000000	المبيعات والمنتجات الملحقة	70
1000000	إنتاج مخزن	72
0	إنتاج مثبت	73
200000	إعانات الاستغلال	74
<b>2200000</b>	<b>إنتاج السنة المالية</b>	
220000	مشتريات مستهلكة	60
250000	خدمات خارجية	61
280000	خدمات خارجية أخرى	62
<b>750000</b>	<b>استهلاك السنة المالية</b>	
<b>1450000</b>	<b>القيمة المضافة</b>	
310000	أعباء المستخدمين	63
340000	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	64
<b>800000</b>	<b>إجمالي فائض الاستغلال</b>	
600000	المنتجات العملياتية الأخرى	75
370000	الأعباء العملياتية الأخرى	65
460000	المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	68
500000	الاسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات	78
<b>1070000</b>	<b>النتيجة العملياتية</b>	
550000	المنتجات المالية	76
400000	الأعباء المالية	66
<b>150000</b>	<b>النتيجة المالية</b>	
<b>1220000</b>	<b>النتيجة العادية قبل الضريبة</b>	
231800	الضرائب الواجب دفعها	69

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

988200	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
460000	المنتجات غير العادية	77
430000	الأعباء غير العادية	67
30000	النتيجة غير العادية	
1018200	النتيجة الصافية للسنة المالية	

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

الحالة الثانية عشر

فيما يأتي البيانات المستخرجة من دفاتر شركة ما عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2015  
بيانات مستخرجة من قائمة الدخل

200000	المبيعات
(146000)	تكلفة البضاعة المباعة
540000	مجمل الربح
	مصاريف أخرى
16000	مصروفات عمومية
16000	اهتلاك
8000	ضرائب عقارية
6000	مصروف فوائد
(46000)	
8000	صافي الربح

بيانات مستخرجة من الميزانية

التغير	-12-31 2015	-12-31 2014	البيان
			<u>أصول متداولة</u>
(38000)	2000	40000	النقدية
30000	40000	10000	حسابات المدينين
62000	92000	30000	المخزون
4000	8000	4000	مصروفات عمومية مقدمة
			<u>خصوم متداولة</u>
50000	78000	28000	حسابات الدائنين
4000	6000	2000	ضرائب عقارية مستحقة

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

المطلوب:

إيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة؟

الحل

1- إيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالطريقة المباشرة:

المتحصلات من العملاء:

$$\text{المتحصلات من العملاء} = \text{المبيعات} - \text{التغير في حسابات المدينين} = 200000 - 30000 = 170000$$

المدفوعات للموردين:

المدفوعات للموردين = تكلفة البضاعة المباعة + التغير في المخزون - التغير في حسابات الدائنين

$$\text{المدفوعات للموردين} = 146000 + 62000 - 50000 = 158000$$

المصروفات العمومية المدفوعة:

المصروفات العمومية المدفوعة = المصروفات العمومية + التغير في المصروفات العمومية المقدمة -

التغير في المصروفات العمومية المستحقة

$$\text{المصروفات العمومية المدفوعة} = 16000 + 4000 - 0 = 20000$$

الضرائب العقارية:

الضرائب العقارية المدفوعة = الضرائب العقارية + التغير في الضرائب العقارية المقدمة - التغير في

الضرائب العقارية المستحقة

$$\text{الضرائب العقارية المدفوعة} = 8000 + 0 - 4000 = 4000$$

الفوائد المدفوعة:

الفوائد المدفوعة = مصروف الفوائد + التغير في مصروف الفوائد المقدمة - التغير في مصروف فوائد

مستحقة

$$\text{الفوائد المدفوعة} = 6000 + 0 - 0 = 6000$$

جدول التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

170000		المتحصلات من العملاء
		<u>المدفوعات:</u>
	158000	المدفوعات للموردين
	20000	المدفوعات من المصروفات العمومية

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

	4000	المدفوعات من الضرائب العقارية
	6000	المدفوعات من الفوائد
	188000	
	(18000)	صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل

جدول التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بالطريقة غير المباشرة

	8000	صافي الدخل
	16000	الإهلاك
		يضاف:
		<u>الزيادة في الخصوم المتداولة:</u>
	50000	الزيادة في حسابات الدائنين
	4000	الزيادة في الضرائب العقارية
78000		يطرح:
		<u>الزيادة في الأصول المتداولة:</u>
	30000	الزيادة في حسابات المدينين
	62000	الزيادة في المخزون
	4000	الزيادة في المصروفات العمومية المقدمة
(96000)		
(18000)		

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

الحالة الثالثة عشر

إليك القوائم المالية التالية لمؤسسة " التميز " في 31-12-2010:

الميزانية العمومية

التغير	2010-12-31	2009-12-31	البيان
			<u>الأصول:</u>
180000	540000	360000	النقدية
24000	108000	84000	استثمارات قصيرة الأجل
504000	816000	312000	الحسابات المدينة
648000	660000	12000	المخزون
(24000)	48000	72000	مصروفات مقيدة سلفا
(300000)	540000	840000	أراضي
0	1200000	1200000	بنايات
60000	(126000)	(66000)	اهتلاك البنايات
1500000	2316000	816000	المعدات والأدوات الصناعية
216000	(336000)	(120000)	اهتلاك المعدات والأدوات
	<b>5766000</b>	<b>3510000</b>	<b>المجموع</b>
			<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>
(84000)	396000	480000	الدائنون
(48000)	600000	1080000	قروض طويلة الأجل
2400000	3318000	918000	رأس المال
420000	1452000	1032000	الأرباح المحتجزة
	<b>5766000</b>	<b>3510000</b>	<b>المجموع</b>

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 31-12-2010

6600000	المبيعات
(3450000)	تكلفة البضاعة المباعة
3150000	مجمل الدخل
	<b>مصاريف مختلفة:</b>
1926000	مصاريف التشغيل
144000	فوائد مدينة
24000	خسائر بيع الأصول
306000	مصروف الضريبة
(2400000)	
<b>750000</b>	<b>صافي الدخل</b>

معلومات إضافية:

-بيعت الأراضي بقيمتها الدفترية.

-تم شراء معدات وأدوات صناعية جديدة كلفتها 1992000 دج، وتم بيع معدات وأدوات أخرى خلال الفترة المالية كلفتها 492000 دج، وقد بيعت ب 408000 دج نقدا.

-قامت بسداد ما قيمته 480000 دج من الديون طويلة الأجل.

-قامت المؤسسة بتوزيع ما قيمته 330000 دج من الأرباح.

-إصدار أسهم جديدة قيمتها 2400000 دج.

-دفعت الفوائد والضرائب نقدا.

**المطلوب:**

إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة؟

**الحل**

**1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالطريقة غير المباشرة:**

750000	صافي الدخل
336000	الاهتلاك
24000	النقص في المصروفات المقيدة سلفا

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

(504000)	الزيادة في الحسابات المدينة
(648000)	الزيادة في المخزون
(84000)	النقص في الخصوم المتداولة
24000	خسائر بيع الأصول
<b>(102000)</b>	<b>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</b>

### 2- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالطريقة المباشرة:

-المتحصلات من العملاء = المبيعات - التغير في حسابات المدينين

$$\text{المتحصلات من العملاء} = 6600000 - 504000 = 6096000$$

-المدفوعات النقدية للموردين = تكلفة البضاعة المباعة + التغير في المخزون - التغير في حسابات

$$\text{الدائنين} = 3450000 + 648000 + 84000 = 4182000$$

-النقدية المدفوعة على مصاريف التشغيل = مصاريف التشغيل - النقص في المصروفات المدفوعة مقدما

$$\text{- الاهتلاكات} = 1926000 - 24000 - 336000 = 1566000$$

### 3- حساب التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

التدفقات النقدية الداخلة:

$$\left. \begin{array}{l} \text{بيع أراضي} = 300000 \\ \text{بيع معدات وأدوات صناعية} = 408000 \end{array} \right\} \text{المجموع} = 708000$$

التدفقات النقدية الخارجة:

شراء معدات وأدوات صناعية جديدة = 1992000

صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية = التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الاستثمار - التدفقات

النقدية الخارجة من أنشطة الاستثمار

$$= 1992000 - 708000 = (1284000)$$

### 4- حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

التدفقات النقدية الداخلة:

إصدار أسهم جديدة = 2400000

التدفقات النقدية الخارجة:

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

$$\left. \begin{array}{l} \text{سداد الديون} = 480000 \\ \text{توزيعات الأرباح} = 330000 \end{array} \right\} \text{المجموع} = 810000$$

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية = التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التمويل - التدفقات النقدية

$$\text{الخارجة من أنشطة التمويل} = 2400000 - 810000 = 1590000$$

### 5- استخراج إجمالي التدفقات النقدية:

$$\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية} = (102000)$$

$$\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية} = (1284000)$$

$$\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية} = 1590000$$

$$\text{صافي التدفقات النقدية الإجمالية} = 204000$$

وهي صافي النقدية في الميزانية المالية حيث صافي النقدي في الميزانية المالية = رصيد النقدية آخر مدة -  
رصيد النقدية أول مدة

$$\text{رصيد النقدية أول مدة} = \text{رصيد أول مدة نقدية} + \text{رصيد أول مدة استثمارات قصيرة الأجل}$$

$$= 360000 + 84000 = 444000$$

$$\text{رصيد النقدية آخر مدة} = \text{رصيد آخر مدة نقدية} + \text{رصيد آخر مدة استثمارات قصيرة الأجل}$$

$$= 54000 + 108000 = 648000$$

$$\text{ومنه صافي النقدية في الميزانية} = 444000 - 648000 = 204000$$

### قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:	
	<u>التدفقات النقدية الداخلة:</u>
6096000	المتحصلات من العملاء
	<u>التدفقات النقدية الخارجة:</u>
(4182000)	المدفوعات للموردين
(1566000)	مصاريف التشغيل
(144000)	الفوائد النقدية المدفوعة
(306000)	الضرائب
<u>(6198000)</u>	

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

(102000)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
	2-التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
	<u>التدفقات النقدية الداخلة:</u>
300000	بيع الأراضي
408000	بيع معدات وأدوات صناعية
708000	
	<u>التدفقات النقدية الخارجة:</u>
(1992000)	شراء معدات وأدوات صناعية جديدة
(1284000)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية
	3-التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
	<u>التدفقات النقدية الداخلة:</u>
2400000	إصدار أسهم جديدة
	<u>التدفقات النقدية الخارجة:</u>
(480000)	سداد الديون
(330000)	توزيعات الأرباح
(810000)	
1590000	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
<u>204000</u>	صافي التدفق النقدي الإجمالي من الأنشطة
444000	رصيد النقدية أول مدة
648000	رصيد النقدية آخر مدة

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

الحالة الرابعة عشر

توفرت لديك المعلومات التالية عن مؤسسة " موبيليس للسنة المالية 2013:

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2013

400000	الإيرادات
120000	المصروفات التشغيلية
280000	مجمل الدخل
(53200)	الضريبة على الدخل
226800	صافي الربح

الميزانيتان المقارنتان في 31-12

التغير	2013-12-31	2012-12-31	عناصر الميزانية
			<b>الأصول:</b>
40000	70000	30000	أراضي
200000	260000	60000	مباني
12000	(13000)	(1000)	اهتلاك المباني
64000	71000	7000	معدات وأدوات صناعية
12000	(14000)	(2000)	اهتلاك معدات وأدوات صناعية
(5000)	39000	44000	الحسابات المدينة
4000	6000	2000	مصروفات مدفوعة سلفا
(12000)	40000	52000	النقدية
	<b>192000</b>	<b>479000</b>	<b>مجموع الأصول</b>
			<b>الخصوم:</b>
80000	150000	70000	رأس مال الأسهم
88000	100000	12000	أرباح محتجزة
69000	169000	100000	قروض طويلة الأجل
50000	60000	10000	دائنون

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

	192000	479000	مجموع الخصوم
--	--------	--------	--------------

معلومات إضافية:

- دفعت الشركة عام 2013 مبلغ 75800 دج حصص أرباح أسهم.
- حصلت الشركة على 60000 دج نقدا بإصدار قرض طويل الأجل.
- تم شراء الأراضي والمباني والمعدات الصناعية نقدا.
- مصروف الاهتلاك ضمن المصاريف التشغيلية بقيمة 30000 دج.

المطلوب:

- 1- إيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة؟
- 2- إيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية؟
- 3- إيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية؟
- 4- إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة؟
- 5- إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة؟
- 6- حساب النسب التالية:
  - نسبة كفاية التدفق النقدي؟
  - نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات؟
  - نسبة المتبقى من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة؟
  - نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل؟
  - نسبة صافي التدفق النقدي إلى المبيعات؟
  - نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى التدفقات النقدية الخارجة في الأنشطة التمويلية والاستثمارية؟

الحل

- 1- إيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

أولا- بالطريقة غير المباشرة:

226800	صافي الربح
30000	مصروف الاهتلاك
5000	النقص في الحسابات المدينة

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

(4000)	الزيادة في المصروفات المدفوعة سلفاً
50000	الزيادة في الدائنين
<b>307800</b>	<b>صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية</b>

ثانياً - بالطريقة المباشرة:

- المتحصلات من العملاء = المبيعات + التغير في الحسابات المدينة

$$405000 = 5000 + 400000 =$$

- المصروفات التشغيلية = المصروفات التشغيلية + التغير في المصروفات المقدمة - التغير في المصروفات

المستحقة

$$94000 = 4000 + 90000 =$$

405000	المتحصلات من العملاء
(94000)	المصروفات التشغيلية
311000	الدخل الإجمالي قبل الضريبة
(3200)	النقدية المدفوعة كضريبة
<b>307800</b>	<b>صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية</b>

2- إيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية -

التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية = 0 والتدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية

نوضحها كمايلي:

شراء أراضي = 40000

شراء مباني = 200000

شراء المعدات الصناعية = 64000

التدفقات النقدية الخارجة = 304000 = 64000 + 200000 + 40000

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية = 304000 - 0 = (304000)

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

### 3- إيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية - التدفقات

النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية ( إصدار قرض طويل الأجل) = 60000 والتدفقات النقدية

الخارجة من الأنشطة التمويلية (دفع حصص أرباح الأسهم) = 75800

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية = 75800 - 60000 = (15800)

### 4- إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة:

<u>1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:</u>	
226800	صافي الربح
30000	الاهتلاك
5000	النقص في المدينين
(4000)	الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدما
50000	الزيادة في حسابات الدائنين
<b>(307800)</b>	<b>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</b>
<u>2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:</u>	
(40000)	شراء أراضي
(200000)	شراء مباني
(64000)	شراء معدات وأدوات صناعية
<b>(304000)</b>	<b>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</b>
<u>3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:</u>	
60000	إصدار قرض طويل الأجل
(75800)	دفع حصص أرباح الأسهم
<b>(15800)</b>	<b>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية</b>
<b>(12000)</b>	<b>صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية</b>
52000	رصيد النقدية في 1-1-2013
40000	رصيد النقدية في 31-12-2013

الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

5- إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة:

	<b>1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:</b>
405000	المتحصلات من العملاء
(94000)	المصروفات التشغيلية
311000	الدخل الإجمالي قبل الضريبة
(3200)	النقدية المدفوعة كضريبة
<b>307800</b>	<b>صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية</b>
	<b>2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:</b>
(40000)	شراء الأراضي
(200000)	شراء مباني
(64000)	شراء معدات وأدوات صناعية
<b>(304000)</b>	<b>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</b>
	<b>3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:</b>
60000	إصدار قرض طويل الأجل
(75800)	دفع حصص أرباح الأسهم
<b>(15800)</b>	<b>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية</b>
<b>(12000)</b>	<b>صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية</b>
52000	رصيد النقدية في 1-1-2013
40000	رصيد النقدية في 31-12-2013

ملاحظة:

التغير في النقدية في الميزانية في 31-12-2013 يتطابق مع الرصيد الناتج من التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (12000).

6- حساب النسب التالية:

-نسبة كفاية التدفق النقدي:

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

صافي التدفق النقدي التشغيلي

نسبة كفاية التدفق النقدي =

الالتزامات المتداولة

$$= 50000 / 307800 = 0.61 \text{ مرة}$$

من نتيجة نسبة كفاية التدفق النقدي نستنتج أنه لا يتم تغطية كل دينار من صافي التدفق النقدي التشغيلي بالالتزامات المتداولة، وهو ما يفسر عدم قدرة المؤسسة على توليد التدفقات اللازمة لتغطية الالتزامات المتداولة، وبالتالي انخفاض السيولة في المؤسسة.

-نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات:

صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي

نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات =

إجمالي الالتزامات

$$= 119000 / 307800 = 2.58 \text{ مرة}$$

إن ارتفاع نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات يعبر على قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة وطويلة الأجل.

-نسبة المتبقى من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة:

صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي - توزيعات الأرباح

نسبة المتبقى من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة =

الالتزامات المتداولة

$$= 50000 / 75800 - 307800 = 4.64 \text{ مرة}$$

ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل من صافي التدفقات النقدية التشغيلية بعد سداد التوزيعات النقدية للمساهمين، وهو ما يفسر قدرة المؤسسة على توفير النقدية اللازمة لسداد الديون.

-نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل:

صافي التدفق النقدي التشغيلي

-نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل =

صافي الربح

## الفصل الثامن: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

$$= 226800 / 307800 = 1.35 \text{ مرة}$$

ارتفاع النسبة يدل على قدرة الأرباح المحققة على تويلج التدفقات النقدية التشغيلية.

-نسبة صافي التدفق النقدي إلى المبيعات:

صافي التدفق النقدي التشغيلي

$$\text{نسبة صافي التدفق النقدي إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{المبيعات}}$$

المبيعات

$$= 400000 / 307800 = 0.76$$

انخفاض النسبة يعبر عن فشل إدارة المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.

-نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى التدفقات النقدية الخارجة في الأنشطة التمويلية والاستثمارية:

صافي التدفق النقدي التشغيلي

$$= \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{إجمالي التدفقات الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية}}$$

إجمالي التدفقات الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية

$$= (304000 + 75800) / 307800 = 0.81$$

إنّ انخفاض نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى التدفقات النقدية الخارجة في الأنشطة الاستثمارية

والتمويلية تفسر عدم قدرة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل على تغطية أنشطة الاستثمار والتمويل كسواء

أصول ثابتة وسداد الديون وبالتالي عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في أنشطتها الرئيسية.

# قائمة المراجع

## 1-الكتب:

- 1- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
- 2- رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية، الطبعة 2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 3- عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية، الطبعة 3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 4- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
- 5- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
- 6- بلعور سليمان، التسيير المالي، الطبعة 1، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- 7- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000.
- 8- حمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 9- حيدر محمد علي بني عطا، مفاهيم أساسية في قياس الأصول الثابتة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 10- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديولن المطبوعات الجامعية، 2011.
- 11- عهد عبد الحفيظ علي الخصاونة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،
- 12- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة 1، دون دار النشر، فلسطين، 2008.
- 13- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
- 14- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة 1، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.

- 15- محمد مطر، المحاسبة المالية، الطبعة 4، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 463.
- 16- منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة 1، مطبة الطليعة، عمان، 2000.
- 17- منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- 18- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص: 127.
- 19- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة 1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 191.

## 2- الرسائل:

- شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.
- ## 3- المحاضرات:

- 1- العيد صوفان، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2017-2018.
- 2- تفرارات يزيد، محاضرات في مقياس التسيير المالي ومراقبة التسيير، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص تسيير عمومي، جامعة التكوين المتواصل مركز خنشلة، 2013-2014.
- 3- ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016-2017.
- 4- قمان مصطفى، مطبوعة دروس خاصة بمقياس التسيير المالي موجهة لطلبة السنة الثالثة مالية وبنوك وتأمينات، مالية المؤسسة، محاسبة ومالية وسنة أولى ماستر محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019.

















